مجلس الأمة
77
تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-
العدد السابع والسبعون -سبتمبر 2017

مواعيد..مع التاريخ والذاكرة

عرض مخطط عمل الحكومة:
رئيس المجلس:
الموعد سانحة للنقاش الصريح..
..وتجسيد الشفافية

النظام الداخلي لمجلس الأمة:
بين المقتضيات الدستورية..
..والفعالية البرلمانية

الفهرس

الذكرى الثالثة والستون لإندلاع ثورة التحرير المباركة
مواعيد..مع التاريخ والذاكرة 04

افتتاح الدورة البرلمانية 2018-2017
رئيس المجلس: سيحتفل المجلس بالذكرى العشرين لتأسيسه.. والمناسبة تستوجب التوقف والتقييم 06

مخطط عمل الحكومة ..
.. خارطة الطريق أمام أعضاء المجلس 12
الحفاظ على الاستقلالية المالية وبعث تمويل مشاريع التنمية..

رئيس المجلس : المناسبة فرصة للنقاش الصريح .. وتجسيد الشفافية 14

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية 16
- **التجمع الوطني الديمقراطي** 18
- **الثلث الرئاسي** 21
- **جبهة التحرير الوطني** 24

رئيس المجلس:
أعضاء مجلس الأمة يدركون جدية التحديات.. وجرأة ونجاعة الخيارات 29
الحملة الانتخابية سانحة لشرح التحديات التي تواجهها البلاد

النظام الداخلي لمجلس الأمة:
بين المقتضيات الدستورية.. والفعالية البرلمانية 32

استقبالات 36

تعاون
الديبلوماسية البرلمانية.. حضور لافت وصوت مسموع 42
الإحساس بخطورة التهديدات الأمنية.. أصبح يشكل قناعة مشتركة

النشاط الخارجي 46

ندوات
•الثورة الجزائرية بالصورة والضوء 48
• «وضعية السلم والأمن في افريقيا» 50
• تساؤلات حول الشأن الديني في الوقت الراهن: الوسطية، التطرف والحوار مع الآخر... 52

المدار البرلماني 53

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشار التحرير
سليم رباحي

هيئة التحرير
كريمة بنود
د. سعاد بكار بنت طاعة الله
زين الدين رضوان لعمش

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار** (anep) **رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue*majliselouma.dz

الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي

ترأس السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة الوفد البرلماني المشارك في فعاليات الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المتصلة بها، التي انعقدت من 13 إلى 18 أكتوبر 2017، بمدينة سانت بيترسبورغ (فيدرالية روسيا).

المتابعة في العدد القادم

الذكرى الثالثة والستون لإندلاع ثورة التحرير المباركة

مواعيد..مع التاريخ والذاكرة

يشَدِّدُ رئيس المجلس السيد عبد القادر بن صالح في كل مناسبة خاصة بإعداد النشاط الفكري والثقافي للمجلس على ضرورة إعطاء الأولوية المستحقة والعناية اللازمة للتأريخ الوطني بكل ابعاده: المقاومة الوطنية.. الحركة الوطنية.. **ثورة التحرير المباركة**.. ومافتىء مجلس الأمة يغتنم المناسبات الخالدة التي يحفل بها التاريخ الوطني ليسجل من خلال الأيام الدراسية.. والملتقيات.. والندوات وقفات هامة مع **التاريخ والذاكرة**.. وهذه الوقفات هي بمثابة فضاءات **للحوار والنقاش** يتولى الخوض فيه شخصيات شاهدة على الأحداث.. ومؤرخون.. وأكاديميون من الجامعات ومراكز البحث.. وتعد فرصة للمهتمين والباحثين لإثراء معارفهم وبحوثهم، كما أنها تجسد الإرادة القوية لمؤسسات الدولة للحفاظ على الذاكرة الوطنية والمساهمة في التوثيق للأحداث التاريخية.. وهكذا فقد نظم المجلس و**سينظم** العديد من الأيام الدراسية والندوات ذات الصلة.

الثورة الجزائرية بالصورة والضوء

دحو ولد قابلية

كيف كانت «الدروب الوعرة» إلى إيفيان؟! من الاتصالات.. إلى المحادثات..إلى المفاوضات

زيغود يوسف

روح الشهيد تخيم على المبنى.. وسيرته ترتسم في العقل..والوجدان

الأمير عبدالقادر وحقوق الإنسان

الأمير رائد القانون الإنساني.. والداعية إلى حوار الأديـــانـــات

افتتاح الدورة البرلمانية 2017-2018

رئيس المجلس: سيحتفل المجلس بالذكرى العشرين لتأسيسه.. والمناسبة تستوجب التوقف والتقييم

بودي، السيد الوزير الأول، وقد حظيتم بشرف تعيينكم من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لتولي مسؤولية الوزير الأول، أن أقدم لكم خالص التهنئة وأتمنى لكم ولكامل فريقكم الحكومي النجاح والتوفيق في تأدية مسؤوليتكم النبيلة هذه... وإننا، سيدي الوزير الأول، نعتقد صادقين أن ثقة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في شخصكم هي أيضا ثقة في الاقتدار والكفاءة التي ميّزتكم طيلة مساركم المهني والسياسي، فتمنياتنا لكم ولفريقكم الحكومي بالتوفيق والنجاح لأن نجاحكم في تأدية المهمة هو نجاح للجزائر، خاصة في هذا الظرف الدقيق.

نظام الدورة الواحدة .. في ظل معطيات جديدة

.. تفتتح الدورة البرلمانية السنوية العادية في مجلس الأمة هذه السنة في ظل نظام الدورة البرلمانية الواحدة التي أسسها التعديل الدستوري لأول مرة، وهي دورة تفيد في ترشيد وقت العمل والتحكم في عملية جدولة أداءات البرلمان وتضمن استمرارية نشاطه في جل أشهر السنة.

...الدورة الحالية تفتتح أيضًا في ظل أحداث ومعطيات وظروف وطنية، سياسية واجتماعية وبرلمانية، تعد كلها مُحفِّزة للعمل...

... يدعم هذا الفهم للأمور عوامل عدة نذكر منها...

تزامن انعقاد الدورة مع :

- استمرار وتعميق سياسة الإصلاحات التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة... وكرس مضمونها خاصة في التعديل الدستوري والقوانين العضوية والعادية العديدة التي صادق عليها البرلمان...

- ويتزامن مع دخول نظامنا الداخلي الجديد حيز التنفيذ بكل ما سيترتب عنه من آثار في مجال توسيع صلاحياته وضبط علاقات عمله داخليًا ومع المؤسسات الدستورية في البلاد.

- وأثناء هذه الدورة سوف يحتفل مجلس الأمة بسنته العشرين، وهي مناسبة تستحق التسجيل بل أقول تستوجب التوقف والتقييم.

... خلال هذه الدورة سوف تعرف البلاد أيضا حدثًا في غاية الأهمية حيث ستنظم أثناءه انتخابات بلدية وولائية حاسمة في البلاد.

إن هذه المعطيات والأحداث السياسية منها والدستورية والقانونية بقدر ما تؤشر بمعرفة حيوية سياسية سوف تعرفها الساحة الوطنية فهي تؤشر بتوقع قيام عمل برلماني كبير ينتظرنا ضمن الهيئة وخارجها...

أيتها السيدات، أيها السادة،

... لقد كان للبرلمان بغرفتيه، كما تتذكرون ولا شك، شرف المصادقة على التعديل الدستوري الأخير. وإن كنت قد ذكرت بهذا الحدث فقد فعلت بقصد التذكير بأهمية الوثبة التي تحققت للبرلمان وللبلاد نتيجة هذا التغيير.

وهنا أود أن أعرب باسمكم زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة، مرة أخرى عن تثميننا لهذه النقلة النوعية التي تحققت للبلاد عامة ولمجلس الأمة والبرلمان بشكل خاص... نقلة بفضلها سوف تتوضح علاقات عمل المؤسسات الدستورية فيما بينها ويبرز بشكل أكبر دور مجلس الأمة في مجال التشريع والمراقبة على عمل الحكومة خاصة بعد مصادقتنا على نظامنا الداخلي ودخوله حيز التنفيذ... وإن صدور هذه القوانين لتعتبر من وجهة نظرنا كلها عوامل محفزة للعمل المستقبلي الفاعل للهيئة.

جدول أعمال مكثف.. ومفتوح

لمّا كانت أشغال الدورة هذه المرة سوف تستمر على مدار السنة تقريبًا، فليس بالمقدور من الآن تحديد كافة بنود جدول أعمالها على وجه الدقة وتعداد كافة مشاريع نصوصها من الآن.

... غير أنه من المؤكد أن هذه الدورة ستكون ثرية في مضمونها... كونها ستدوم عشرة أشهر كاملة وكون الحكومة تنوي وضع برنامج مكثف في جانبه التشريعي.

وهكذا سينكب أعضاء مجلس الأمة خلال هذه الدورة

على دراسة ومناقشة مشاريع قوانين عديدة نذكر بعض مجالاتها.

... ومن هذه النصوص ما هو مودع حاليًا لدى البرلمان، (كنص مشروع القانون المتعلق بالوقاية من أخطار الحريق والفزع] ونص مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون القضاء العسكري، بالإضافة إلى مشروع القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية).

ومنها ما هو متوقع إيداعه خلال الفترة، نذكر منها على سبيل المثال :

- مشروع قانون المالية لسنة 2018، ومشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2015، ومشروع القانون المتعلق بقوانين المالية، ومشروع القانون المتعلق بالنشاطات الإشهارية، ومشروع القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ومشروع القانون المتعلق بالتمهين، ومشروع القانون المعدل والمتمم لقانون المناجم، ومشروع القانون المعدل والمتمم للقانون العضوي المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ومشروع القانون المعدل والمتمم لقانون السجون وإعادة الاندماج الاجتماعي للمحبوسين، وأيضا مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش. بالإضافة إلى مشاريع قوانين أخرى تمس قطاعات مختلفة نذكر منها مشروع قانون يرمي إلى حماية المستهلك وقمع الغش وأيضا كما يتوقع أن يعرض على المجلس خلال هذه الدورة حزمة من مشاريع القوانين العضوية والعادية الأخرى، نذكر منها مشروع القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات بما فيها الخيرية... ومشروع قانون يتعلق بحماية المعطيات الشخصية ومشروع قانون كان منتظرًا ويتعلق بمراجعة قانون البلدية وكذا الولاية. كما قد يطرح مشروع قانون يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والصرف... وقد يسجل هذا المشروع لبداية الدورة وتعطى له صبغة الاستعجال.

نحو استكمال برنامج إصلاحي طموح..

لقد أسهبت في سرد مشاريع القوانين التي يتوقع أن تقدمها الهيئة التنفيذية أثناء الدورة... وإذا كنت قد فعلت، فبقصد التذكير بحجم العمل الذي ينتظرنا ضمن الهيئة، وفي الوقت ذاته لتبيان مدى حرص السلطات العليا في البلاد تحت قيادة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على استكمال برنامجه الإصلاحي الطموح الرامي إلى تقوية الترسانة القانونية الموجودة وتوفير الظروف الملائمة لتجسيد مضمون التعديل الدستوري الجديد.

مع بداية الدورة سيتولى أعضاء مجلس الأمة كذلك مناقشة برنامج الحكومة الجديدة والذي سيقدمه السيد أحمد أويحيى أمام أعضاء المجلس ليحددوا موقفهم منه... عبر النقاش العام الذي سيجرونه ومن خلال اللائحة التي ستتوج

نقاشاتهم هذه.

تلك هي أهم نشاطات المجلس عمومًا في الفترة القادمة... ناهيك عن كون المجلس سوف يواصل عمله عاديًا في المجالات البرلمانية الأخرى التي تدخل ضمن اختصاصاته القانونية، سواء في مراقبة عمل الحكومة عبر الأسئلة الشفوية والكتابية أو جلسات الاستماع التي تنظمها لجان المجلس المختلفة...

وهنا بودي في هذا الباب أن ألفت الانتباه إلى ضرورة التكيف في العمل مع الأحكام الجديدة التي جاء بها نظامنا الداخلي الجديد وإعطائها كامل العناية المستحقة.

... أثناء هذه الدورة سوف يُفعّل مجلس الأمة أيضا نشاطه العام في إطار بعث النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية ومد جسور التواصل مع شرائح المجتمع من خلال تنظيم الندوات الفكرية والعلمية والمحاضرات، والأيام الدراسية.

كما سيحتفي المجلس أثنائها بذكرى مرور عشرين سنة على استحداث الهيئة ويذكّر بمختلف الخطوات التي خطتها أثناءها والآفاق التي تنتظر مسيرتها خاصة في ضوء التعديلات التي أتى بها الدستور الجديد ونظامه الداخلي.

وسيواصل المجلس تفتحه مع محيطه والتعريف بنفسه باعتباره «معلما» و«هيئة» من خلال الأبواب المفتوحة.

وفي النشاط الخارجي سوف يواصل مجلس الأمة بالاشتراك مع المجلس الشعبي الوطني وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية حضوره الفاعل في المحافل الدولية وضمن المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية لإسماع صوت الجزائر والدفاع عن مواقفها.

تعزيز التشاور والتنسيق

وفي مجال آخر ذا صلة بالعمل البرلماني يتعلق بالتنسيق مع مؤسسات الدولة الدستورية، فإننا في مجلس الأمة نرى أن التنسيق والتشاور يعد من أهم عوامل النجاح في الأداء البرلماني.

لهذا فسوف نحرص على تعزيز وتقوية سنة التشاور هذه، نجعل منها واحدًا من أولى اهتماماتنا... سيّما وأن كافة شروط نجاح هذا التوجه أصبحت متوفرة... بعد اعتماد هيئتنا لنظامها الداخلي الجديد، الذي يحتم علينا وجوبًا الالتزام بأحكامه واحترام مبدأ التنسيق فيه مع بقية المؤسسات الدستورية الأخرى... عَبْرَ التقيد بالحضور في الجلسات العامة واجتماعات اللجان وتقوية الإدراك بأهمية الدور والمهمة لدى السيدات والسادة أعضاء الهيئة في مجال التشريع ومراقبة عمل الحكومة وأيضًا الاقتراب من المواطن وتحسس اهتماماته. وهي كلها أحكام من شأنها أن ترتقي بأدائنا البَرلماني إلى المستوى المأمول لتبوأ هيئتنا المكانة الجديرة بها...

من أيام استدعى فخامة رئيس الجمهورية الهيئة الانتخابية وهو ما يُعد إيذانًا بالشروع في عملية الاستعداد لموعد 23 نوفمبر الخاص بتجديد المجالس البلدية والولائية.

وإن إجراء الانتخابات المحلية في تاريخها المحدّد إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن المواعيد الانتخابية أصبحت علامةً قوية تُجذّرُ الثقافة الديمقراطية، وتُبرهن على أن المؤسسات والهيئاتِ الوطنية المنتخبة قد أحرزت مستوى عالٍ من التجربة وكرست رصيدًا كبيرًا في مجال حسن سيْر العمَلية الانتخابية.

لهذا فإننا على يقين هذه المرة من أن الشعب الجزائري الذي سيتوجّه في 23 نوفمبر لاختيار ممثليه على مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية سوف يُحْسن اختيار ممثليه من بين القوائم المقدمة من مختلف الأحزاب السياسية ومن ممثلي القوائم الحرة خاصة وأن السلطات العمومية وفرت هذه المرة كافة شروط وظروف إنجاح هذا الاستحقاق الانتخابي الهام الذي سيحفز المواطن دون شك على الذهاب بقوة إلى صناديق الانتخاب والمساهمة في إنجاح العملية... وجعلها إضافة قوية في الممارسة الديمقراطية... وخطوة أخرى هامة ودالة تثبت للقريب والبعيد أن الجزائر تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، قد رسخت قدميها في صميم دولة المؤسسات... دولة الحق والقانون... دولة الخيار السيد للشعب.

وإننا، سيداتي سادتي، بالمناسبة لنتمنى أن تسود أجواء

التنافس الديمقراطي الشريف، وأن يكون هذا التنافس قائمًا ما بين البرامج والأفكار الكفيلة بالدفع بالتنمية المحلية للأمام عبر اقتراح أساليب تسيير ناجعة لترقية الموارد والثروات الكامنة، وتسخيرها لخدمة المواطنات والمواطنين في المدن، والقرى، والأرياف...

بناء مؤسساتي،، واستحقاقات دستورية

ومما لا ريب فيه فإن الزملاء من أعضاء المجلس، وباعتبارهم كانوا بالماضي أعضاء في المجالس المنتخبة المحلية ستكون لهم هذه المرة خاصة مساهمات إيجابية في إبراز مكامن ومصادر خصوصيات المناطق التي ينتمون إليها والاستثمار فيها...

... من كل هذا نصل في الخلاصة إلى القول أن الجزائر من خلال تنظيم هذا الاستحقاق والذي سبقه أكدت أنها أصبحت تتعاطى عاديًا مع الاستحقاقات والانتخابية المكرسة.

وهذا إن دل على شيء بدوره فإنما يدل على الجدية التي تتعامل بها الدولة في مجال تطبيق النصوص القانونية التي تضعها لتشكيل هيئاتها المنتخبة وتبرهن بنفس الوقت على صلابة بنائها المؤسساتي... المثبّت للاستقرار السياسي والمؤسساتي، والذي ما فتئ يتعزز بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة طيلة الفترة وبفضل سياسة المصالحة الوطنية التي تبناها الشعب بأغلبيته الساحقة وهو نفس الاستقرار الذي تعزز كذلك بفضل اعتماده الخطط التنموية الطموحة التي حققت نتائج محمودة على كافة الأصعدة.

المرحلة صعبة.. وإرادة تجاوزها قوية

إننا ندرك صعوبة المرحلة ونعرف تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية على اقتصاد بلادنا، لكننا نعتقد أيضًا أن هذه الأزمة

منطلقين من هذه الرؤية وللأوضاع العامة في البلاد ومدركين لمستوى الوعي الذي تحلى به باستمرار الشركاء الاجتماعيين، فإننا نعلق آمالا عريضة على اجتماعات الثلاثية القادمة، والتي أصبح منهج عملها يشكل طريقة ناجحة وناجعة في توفير الأجواء المساعدة لحل المشاكل المطروحة في الساحة... لذا فإننا نعتقد :أن هذا الفهم للأمور والمعزز بتبني مبدأ الحوار ما بين الشركاء هو بالتأكيد الخيار الأسلم والذي يتوجب انتهاجه كونه يساهم خاصة في تقوية النسيج الاجتماعي في البلاد ويعزز اللحمة ما بين أبناء الوطن الواحد...

وإن الدعوة التي وجهها السيد رئيس الجمهورية في ذكرى 20 أوت إلى الحكومة والشركاء الاجتماعيين للتجند من أجل رص الصفوف والتضامن... لهي رسالة قوية ذات دلالات عميقة يتوجب على الشركاء الاجتماعيين مع الحكومة الأخذ بها... من أجل التوصل إلى صياغة وثيقة تفاهم من شأنها المساعدة على التغلب على التحديات الكبرى التي تواجه البلاد لكسب معركة التنمية.

قابلة للحل... متى توفرت النية الحسنة لدى الفاعلين السياسيين والشركاء الاجتماعيين والحكومة... ومتى استعملوا الذكاء والواقعية في معالجة المشاكل المطروحة...

لقد توالت في المدة الأخيرة مواقف وممارسات صادرة من الخارج تروّج لها أطراف في الداخل، في سياق حملة إعلامية وسياسية ممنهجة ومغرضة تغذيها أوساط معروفة...

إن هذه الحملات المتتالية تُبَيّن مرة أخرى عن سوء نية تلك الجهات... التي دأبت على اتباعها بالماضي منظمات غير حكومية وأوساط إعلامية وسياسية معروفة بعدائها للجزائر... جهات تروّج لأفكار مغرضة (في الداخل والخارج) متحججة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير مرة وبحرية المعتقد والممارسة الدينية مرة أخرى.

وإن الجزائر الواعية لدورها والثابتة في مواقفها المكرسة في نصوصها القانونية الأساسية على الرغم من كل ما يقال عنها هنا وهناك لا تعطي أهمية كبيرة لهذه الأقاويل لأنها منافية للحقيقة ولأنها متأكدة من سداد مواقفها وصحة توجهاتها.

تزامنًا مع هذه الحملة العدائية الخارجية، تصاعدت في الآونة الأخيرة، في الداخل للأسف، بعض الأصوات النشاز التي راحت في خطاباتها تطالب بتفعيل أحكام محددة من الدستور... لكنها في الواقع ترمي للترويج لتأويلات خاطئة صادرة عن أمزجة أصحابها أفكارهم نابعة من رغبات ذاتية غير بريئة...

إن عودة هذه النغمة المستهلكة في التعاطي السياسي والمنطلقة من قراءات وتحاليل مغالطة للحقيقة... وغير دقيقة تخل أساسًا بمصداقية الأداء السياسي لأصحابها وتفتقد إلى النزاهة وتتعارض مع الفهم الصحيح لمضمون الدستور وتتنافى مع المسار الديمقراطي التعددي الهادف إلى ترسيخ النظام الجمهوري وتثبيت شرعية المؤسسات، يجعل من تلك التخريجات نشازًا غير منطقي وغير مقبول قانونيًا ومرفوض أخلاقيًا...

إن الجزائر اليوم، وهي مُقدمة على تنظيم الانتخابات المحلية، بعد أن حققت بنجاح استحقاقات دستورية سابقة، هي دولة مؤسسات تستمد شرعيتها من إرادة الشعب... أما شرعية رئاسة هرم الدولة فقد تم الحسم فيها في انتخاباتها الرئاسية لسنة 2014.

الأمر الذي نريد أن نؤكد عليه هو أن السيد رئيس الجمهورية بخير، وهو يمارس صلاحياته الدستورية عاديًا...

وما هو مطلوب في هذا الظرف تحديدًا هو الالتفاف حوله للدفاع عن الشرعية الدستورية وتثبيت الوحدة الوطنية وتعزيز البناء المؤسساتي وتقوية أركانه والانصراف نحو معالجة المشاكل الحقيقية للبلاد والمتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات الأمنية والاهتمام بقضايا المواطن الاجتماعية الأساسية.

وفي الخلاصة نقول أنه لمواجهة مثل هذه الطروحات والحملات... فإننا مطالبون بالتسلح بالوعي واليقظة لإحباط كافة المناورات التي تحاك ضد بلادنا من خلال توحيد الصفوف وتعزيز الوحدة ما بين أبناء الشعب الجزائري على اختلاف أطيافه السياسية...

وهنا بودي أن أنتهز الفرصة لكي أوجه التحية والعرفان لكل أولئك الذين يعملون على إبقاء الجزائر واقفة وموحدة أين كان موقعهم من شباب وإطارات في الدولة ومن عمال وعاملات وقوات الجيش الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن فيها لما يقومون به من عمل جاد ومخلص من أجل توفير أجواء الأمن والأمان في ربوع الوطن وسهرهم على تحقيق التنمية الضامنة لتقدم ورفاه أبناء الشعب الجزائري...

الحفاظ على الاستقلالية المالية وبعث تمويل مشاريع التنمية..

.. خارطة الطريق أمام أعضاء المجلس

قدم السيد أحمد أويحيى الوزير الأول يوم الإثنين 25 سبتمبر 2017 مخطط عمل الحكومة أمام أعضاء المجلس.. وقد أسهب في تقديم الإضاءات والتوضيحات حول المقاربات التي تحملها خارطة الطريق في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها البلاد، وما تقترحه من تدابير لتجاوز الإكراهات الاقتصادية والمالية الضاغطة وفي ظروف يقر الجميع بصعوبتها.. ظروف - تستوجب- بالتأكيد جهودا مخلصة ومتكاملة لترجمة الوعي المواطني الجماعي والحس المدني بالنظر إلى صعبات المرحلة لتفادي تراجع النمو والحفاظ على الاستقلالية المالية للبلاد.

وقد كانت المناسبة فرصة لأعضاء المجلس لإبداء الرأي في مضمون مخطط عمل الحكومة وتقديم الاقتراحات التي من شأنها لفت الانتباه للنقائص التي تعرفها بعض المجالات في الحياة الوطنية (ومنها المتعلقة بالتنمية المحلية)، واستشعارا لروح المسؤولية حرص أعضاء المجلس على تقدير المسعى الذي تضمنه مخطط عمل الحكومة والمحاور التي يرتكز عليها من أجل مواصلة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية .. وهي محاور تشكل كلها أولويات وطنية باعتبار أن الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها .. وتعزيز الديمقراطية التعددية .. ودولة القانون وعصرنة الحكامة .. والحفاظ على ديناميكية النمو وتنويع الصادرات .. وتدعيم الأشواط المحققة في مجال التنمية البشرية .. والحفاظ على قدرة الدفاع الوطني .. وتنشيط السياسة الخارجية المحددة من قبل رئيس الجمهورية في ظل الوفاء لثوابت البلاد الدبلوماسية هي توجهات كبرى أقرتها السياسة الرشيدة المنتهجة وتحققت بها إنجازات ومكاسب ضخمة ، تمكن الجزائر اليوم من مقاومة الصعوبات.

مخطط عمل الحكومة أمام أعضاء المجلس

رئيس المجلس : المناسبة فرصة للنقاش الصريح .. وتجسيد الشفافية

في بداية الجلسات المخصصة لعرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة ألقى رئيس المجلس كلمة تقديمية أبرز فيها الدلالات التي تكتسيها المناسبة مبرزا التكامل والانسجام المؤسساتي وقدرة الجزائر على تجاوز التحديات ومعالجة المشاكل وهذا نص الكلمة.

الجزائر تحت قيادة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة تتعاطى مع جميع الاستحقاقات في ظل تكامل المؤسسات

أود في البداية أن أرحب بكم، السيد الوزير الأول، وبطاقم حكومتكم الموقرة في مقر مجلس الأمة.

وتطبيقًا لأحكام المادة 94 من الدستور، والمادة 50 من القانون العضوي رقم 12-16 الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، والمادة 91 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفنا اليوم أن نستقبلكم لتقديم عرضكم حول مخطط عمل الحكومة... كما لا يفوتني بالمناسبة أن أهنئكم على مصادقة نواب الأمة لبرنامج حكومتكم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تبقى مناقشة برنامج عمل الحكومة دائمًا مناسبة دستورية متميزة في الحياة البرلمانية والوطنية، كونها تشكل فرصة للحوار ما بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية وهي تعطي أعضاء مجلس الأمة إمكانية النقاش وتبادل وجهات النظر حول أوضاع البلاد وحول مضمون الوثيقة التي سوف تقدم لهم.

والمناسبة كما تعلمون تحمل دلالات عديدة كونها تعطي لأعضاء الهيئة الفرصة لنقل انشغالاتهم والتعبير عن وجهات نظرهم حول واقع التنمية وآفاقها المستقبلية... لهذه فإن تقديم برنامج عمل الحكومة هذا يُعتبر موعدًا هامًا بالنسبة لأعضاء المجلس وللحكومة معًا... كونه يُعد سانحة دستورية هامة للنقاش الصريح والحوار البناء ما بين مؤسستين دستوريتين تعملان في ظل أحكام الدستور وتؤسسان لحوار مؤسساتي هادف يرمي إلى تكريس الممارسة الديمقراطية وتجسيد الشفافية في الأداء المؤسساتي في إطار دولة الحق والقانون.

ولهذا يبقى مخطط عمل الحكومة في النهاية وثيقة سياسية هامة أتى عليها وحدد إطارها الدستور... كونها ترسم خيارات البلاد الأساسية وتحدد آفاقها المستقبلية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلخ... وهنا تبرز أهمية الحدث وتبرز الدلالة التي يكتسيها هذا التقديم وهذا النقاش ويبرز أيضا الدور الذي تلعبه المؤسسات الدستورية في البلاد...

من خلال التذكير بهذه المسلمات أردت الوصول إلى القول أن تقديم ومناقشة برنامج عمل الحكومة وفي هذا الظرف بالذات يدخل ضمن الرؤية الشاملة التي ما فتئت الدولة تنتهجها في نطاق تسيير شؤونها والتي مفادها أن الجزائر تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تتعاطى مع المواعيد وتتفاعل مع التطورات بشكل عادي وهي بالتكامل مع بقية المؤسسات الدستورية الأخرى للدولة تعمل بانسجام وتناغم...

ولعل في مُثُول الحكومة أمام البرلمان وتقديمها لبرنامج عملها إلا واحدًا من الأدلة التي تبرهن على سلاسة الأداء المؤسساتي في الجزائر (خلافًا لما يُقال هنا وهناك) وما يُروِّج له هؤلاء وأولئك...

رئاسة الدولة توجه وتتابع بعناية كبيرة كل ما يجري في البلاد،

الحكومة بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية بجدية تعمل في الميدان وتواجه التحديات وتحل المشاكل.

البرلمان من جانبه يشرع ويراقب عمل الحكومة وفقًا للصلاحيات التي حددها له الدستور...

والتنسيق بين المؤسسات الدستورية قائم ورئيس الجمهورية يتولاه.

... هكذا إذن تسير البلاد وهذا ما يجري فيها... وتلك هي جزائر اليوم، جزائر الأمن والاستقرار، جزائر المؤسسات التي تعمل بالتنسيق والتكامل...

وهنا يكمن سر بقاء الجزائر واقفة وتبرز قدرتها على تجاوز التحديات التي تواجهها ومعالجة المشاكل.

أما النداءات الفاقدة للمصداقية والتي تصدرها باستمرار جهات ناعقة... فأنتم، زميلاتي زملائي، تعرفونها وتعرفون غاياتها وأهدافها، والمواطن هو الآخر يعرفها... ولا داعي لإضاعة الوقت معها...

في الأخير، نتمنى لكم السيد الوزير الأول التوفيق والسداد ونقول لكم أننا وإن تعددت آراء أعضاء هيئتنا، فليس في هذا عيب لأن تلك هي طبيعة عملنا ضمن الهيئة ولأن الممارسة البرلمانية والديمقراطية تقتضي ذلك. أقول لكم مرة أخرى أن أعضاء المجلس بأغلبيتهم الواسعة سيكونون إلى جانبكم سيدي الوزير الأول، في تأدية مهمتكم النبيلة لإنجاح برنامجكم المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، لأنهم تبنّوا من قبل هذا البرنامج وأنهم يحرصون مثلكم على تطبيق مضمونه، ولأنهم يعتقدون أن تقدم الجزائر وتحقيق التنمية والرخاء والأمن والأمان لأبناء شعبها هو موضوع يعنيهم جميعًا حكومةً وبرلمانًا ونجاحكم هو نجاح لنا جميعًا ونجاح للجزائر...

مخطط عمل الحكومة أمام أعضاء المجلس

ولما كانت تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية هي بمثابة الوعاء الذي يجمل انشغالات وآراء الأعضاء .. وبالنظر لكونها تأتي تتويجا للنقاش العام .. ارتأينا أن ننشر التدخلات كما جاءت على لسان رؤساء المجموعات دون تصرف

- التجمع الوطني الديمقراطي
- الثلث الرئاسي
- جبهة التحرير الوطني

رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم
معالي الوزير الأول
السيدات والسادة الوزراء
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة
أسرة الإعلام
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد عبد المجيد بوزريبة

نناقش مخطط عمل الحكومة اليوم والبلاد تعيش تراجعا كبيرا في مداخيلها الخارجية واختلالا في ميزان مدفوعاتها مع أنها تحتفظ بسيادتها غير منقوصة في قرارها الاقتصادي والاجتماعي بفضل ما جمعته من احتياطات الصرف التي بدأت تتناقص، وهو وضع يستوقف كل واحد منا، أغلبية أو معارضة فلا لون سياسي يعلو على المصلحة العليا للبلاد.

الجزائر لا تنقصها الموارد ولا المكتسبات من حيث الفلاحة والسياحة والقدرات الصناعية وموارد الطاقة التقليدية منها والمتجددة على حد سواء.

وهي تتمتع بشبيبة متعلمة وبسوق وطنية هامة، فينبغي تثمين، هذه الموارد أكثر فأكثر وذلك بإعادة الاعتبار لقيمة العمل، وإعادة الصرامة والهيبة للدولة.

سيدي الرئيس
معالي الوزير الأول

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نُدرك أن الأزمة التي يتخبط فيها اقتصادنا الوطني تعود بالأساس لظروف خارجة عن إرادة الدولة الجزائرية التي كانت ولا زالت تسعى لتطوير الاقتصاد الوطني وأن الأزمة كانت لتكون أسوأ مما هي عليه لولا الحكمة وبعد النظر التي تجلت بالأساس في التسديد المسبق للمديونية الخارجية وعدم اللجوء إليها بتاتاً ومن خلال كذلك إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي كان صمام الأمان، والعامل الرئيسي في صمود الاقتصاد الوطني لمدة زادت عن ثلاث سنوات أمام التراجع الكبير وغير المتوقع في أسعار النفط ومنه تراجع ايرادات الدولة من الجباية البترولية.

كما لا ننسى أيضا قرار الدولة بعدم توجيه احتياطي الصرف المتراكم لسنوات عديدة منذ بداية الألفية لاستثماره في صناديق استثمار خارجية كما نادى بذلك العديد من الخبراء والأطراف والمنظمات، والإبقاء على سياسة الاستثمار الحذر لهذا الاحتياط الذي مكن الاقتصاد الوطني من تجنب آثار سلبية كبيرة إبان الأزمة المالية الحالية وأعطى للدولة هامش أمان في مواجهة التراجع الكبير في صادرات المحروقات ومعه التراجع في الإيرادات من العملة الصعبة ومن ثم توفير المقدرة المالية على الوفاء بمتطلبات الاقتصاد الوطني من الواردات على الرغم من النقطة السلبية المسجلة من حيث ارتفاع الواردات بشكل مُلفت، وهي النقطة التي لم يغفلها المخطط الذي بين أيدينا حيث أعطى الأولوية لتشجيع الإنتاج الوطني للحد من الاستيراد الذي سيقتصر فقط على ما هو ضروري لضمان استمرار حركية النمو في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد فإنه مع توقع الدخول في صعوبات مالية حقيقية مع بداية سنة 2018 خصوصا مع نفاذ صندوق ضبط الإيرادات في فيفري من سنة 2017 وما يتوقع معها من إمكانية عجز الدولة عن الوفاء بنفقاتها العامة وتأثيرات ذلك سلبا على حركية النمو ومستوى المعيشة،

وانطلاقا من إجبارية استمرار الدولة في مشاريعها التنموية من جهة ووفاء بطابعها الاجتماعي من جهة أخرى وهما ركيزتان أساسيتان في برنامج رئيس الجمهورية، فإن الدولة أمام خيارين لتمويل نفقاتها العامة: إما اللجوء إلى الاستدانة أو اللجوء إلى خيار الاقتراض من البنك المركزي باعتبار وأن الخيار الثالث لتمويل عجز الميزانية وهو التمويل عن طريق الضرائب غير مطروح خصوصا في ظل محدوديته من جهة وانعكاساته السلبية على القدرة الشرائية من جهة أخرى.

ويعتبر خيار الاستدانة خيارا صعبا كانت لنا كجزائريين تجربة قاسية معه في فترة التسعينات، إذ أنه وزيادة على ما ينجر عنه من فقدان للسيادة الاقتصادية للدولة وتدخل جهات خارجية في مختلف جوانب القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الجزائر، فإن ما يصاحبه من تعليمات وشروط من الهيئات الدولية المانحة للتمويل تؤثر سلبا على مستوى معيشة السكان خصوصا،

وأن الدولة الجزائرية اعتادت منذ الاستقلال على دعم الجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، زيادة على انه خيار قد يضع الدولة أمام خطر تراكم المديونية التي تخلصت من التبعية الخارجية المرتبطة بها وعزز من سيادتها السياسية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق فإن قرار الحكومة باللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الاقتراض المباشر من قبل البنك المركزي عن طريق الاصدار النقدي يعتبر أفضل الحلول الممكنة وأقلها آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

سيدي الرئيس
معالي الوزير الأول

إن آلية التمويل الغير التقليدي بصفة مؤقتة على مدار الخمس سنوات القادمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية، والتي ستنطلق بفضل تعديل قانون القرض والنقد، ستعالج الشّح المالي وتآكل احتياطي الصرف، الناجم عن تراجع عائدات البترول والغاز بفعل التدهور المستمر للأسعار في الأسواق العالمية.

وقد كان وقع انهيار مداخيل النفط كبيرا على اقتصاديات الدول النفطية ومنها الجزائر التي قاومت الآثار المباشرة للأزمة المالية على مدار ما يزيد عن ثلاث سنوات بفضل مخزون الصرف الذي ادخرته الدولة وقت الوفرة المالية غير أن هذا الاحتياط لم يعد بإمكانه تمويل كل المصاريف العمومية التي تزداد كل سنة، فكان لزاما اللجوء إلى التمويل الداخلي عن طريق بنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية مباشرة وتمكينها من تمويل العجز في ميزانية الدولة وتمويل الديون العمومية الداخلية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار.

إنه خيار الإبقاء على نفس وتيرة التنمية الوطنية الشاملة للبلاد وفي جميع القطاعات للحفاظ على مناصب الشغل ونسب محترمة للنمو،

إن آلية التمويل الغير التقليدي ستضع الأزمة المالية وراء ظهورنا، شريطة أن يتم توجيه هذه التمويلات الاستثنائية نحو المشاريع والبرامج التي تخلق قيمة مضافة ومناصب شغل وذات جدوى اقتصادية.

ويبدو بالنسبة لكل متبصر متفهّم للأزمة العالمية التي لم تسلم منها حتى الاقتصاديات التي تحقق نسب نمو معتبرة، أن خيار اللجوء إلى الاستدانة الداخلية بصفة مؤقتة لتمويل الاقتصاد الوطني وتغطية عجز الخزينة العمومية، هو الإجراء الأمثل وهو أقل كلفة وخطرا من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي ترهن القرار الاقتصادي الوطني وتمس باستقلالية البلاد وسيادتها وبالمكاسب الكبرى التي حققها الشعب الجزائري طيلة نصف قرن من البناء والتشييد.

فامضوا معالي الوزير الأول في هذا المسعى الصادق فشتان بين التنظير الضبابي المنحاز في أغلب الأحيان إلى دوائر احترفت التربص والتشويش وواقع مواصلة جهود التنمية ودفع رواتب الموظفين والمتقاعدين في آجالها.

سيدي الرئيس
معالي الوزير الأول

«نعم لسوق اقتصادية مفتوحة للجميع بمن في ذلك الأجانب طبعا وفق ما تنص عليه القوانين والتشريعات، لكن على هؤلاء أن يقدموا إضافة أو قيمة مضافة وليس أن يغرفوا ثم ينصرفون.

للأسف أن هذه «العقيلة» استنبطها الأجانب من سلوكاتنا نحن الجزائريين أنفسنا، لقد تفشى منطق غريب في تصرفاتنا وتعاملاتنا وأعمالنا ومطالبنا. الجميع يطالب بما يعتبره حقا. لكن لا أحد يتحدث عن واجبه؟!. بل لم تعد الواجبات تقترن أصلا بالحقوق.

صحيح أن الدولة رؤوفة بمواطنيها وصاحبة فضل عليهم من باب المسؤولية .لكن «اجتماعيتها» المفرطة عوّدت الناس جميعا على الخمول والاتكال وعقلية الانتظار؟! وهذا ما جعل حتى الأجانب «يطمعون» في الاستفادة مما تغدقه الدولة من خيرات وامتيازات مجانية.

حان وقت تغليب منطق تبادل المنفعة بتوازن ما بين الواجبات والحقوق الجزائر دخلت مرحلة ما بعد البترول. وهذه المرحلة تستدعي وجوبا تغيير الذهنيات والسلوكات وتغليب منطق الاعتماد على النفس.

لقد حان الأوان لترجمة مفهوم حبنا للجزائر بما نعطيها ومن ثم تعطينا والإقلاع نهائياً عن ترجمة مفهوم حبنا لبلدنا الأخذ بلا عطاء.

سيدي الرئيس
معالي الوزير الأول

صحيح أنه بات مؤلما قول الحقيقة الاقتصادية المرّة بعد سنوات طويلة من الوفرة المالية والعيش الرغيد الذي اعتاد عليه الجزائريون وغيرهم ولو بنسب متفاوتة لكن لا أحد من بين هؤلاء يستطيع اليوم إنكار حصوله على حصة من الريع البترولي الذي تناقص بشكل رهيب،

وقد حان الوقت أن يستهلك الجزائريون أقل أو يساوي ممّا ينتجون من ثروة خارج المحروقات طبعا وقد كان للحكومة ووزيرها الأول كل الشجاعة لمصراحة الجزائريين بالأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد والمخاطر التي تتهددها وحان الوقت اليوم للتضامن والتكاتف والتعاون وآملنا كبير أن المواطنات والمواطنين وبالرغم من انتظارات وآمال لم تبلغ مداها،

فإنهم لاشك سيثمنون اليوم عن وعي وذكاء الموقف الإيجابي والنضالي وسيصمدون كما فعلوا دائما، بما يسمح مزيد من تعزيز الوعي السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الضرورية واللازمة لكل بناء ديمقراطي منتج ومدمج خاصة ونحن مقبلون على الانتخابات المحلية.

سيدي الرئيس
معالي الوزير الأول

إن مخطط عمل الحكومة الذي درسناه بدقة يحمل آفاقا جديدة ويوفر فرصا واعدة للارتقاء بالسياسات العمومية والتقدم نحو الاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين وتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، يقوم على الكفاءة والحرية والمبادرة بما يقطع مع الريع والاحتكار والتحايل على القوانين والولوج للامتيازات دون شفافية أو تكافؤ فرص.

ونسجل في هذا الإطار بإيجابية وأمل كبيرين التزام الحكومة بكل مكوناتها بالحفاظ على هذه المنجزات خاصة عدم مساسها بالجانب الاجتماعي والتخطيط في القريب العاجل لمراجعة سياسية الدعم لإيصاله لمستحقيه الفعليين دون غيرهم.

إن بلادنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى تعبئة كاملة لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرنا على المستويين الداخلي والخارجي مستمدة قوتها ووحدتها وثقتها وإشعاعها من ثوابتها الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح في ظل جزائر معتزة بأبعاد هويتها الثلاثة الإسلام، العروبة، الأمازيغية.

وأصالتها التاريخية ومتشبثة بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار وهو ما يقتضي مواصلة إعلاء مكانة المرجعية الدينية للبلاد ودعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز دور المساجد والأوقاف والمؤسسات ذات الصلة، والعناية بوضعية العاملين في الحقل الديني بما يخدم تعزيز الأمن الروحي للجزائريين وتوطيد النموذج الجزائري في تدبير الشأن الديني.

كما نثمن سعيكم وحرصكم على سلوك سياسة خارجية فعالة لتعزيز الإشعاع الدولي للجزائر، وتحقيق طموحها لدخول نادي الدول الصاعدة وتوطيد موقعها كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي وتحصين مصالحها الإستراتيجية وتوسيع دائرة حلفائها، وتنويع شركائها الاقتصاديين.

إننا إذ نعبر عن تفاؤلنا بنجاح برنامجكم إن شاء الله نؤكد لكم دعمنا القوي لإنجاحه، وهذا الدعم مبني على محددات ثلاث، وهي:

أولا: هو أنه برنامج لمواصلة الإصلاحات، بالإضافة إلى كوننا نجد فيه الالتزامات التي تضمنها برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي على أساسه تعاقد مع المواطنين.

ثانيا: أنه برنامج ينخرط في إطار مواصلة تنزيل مقتضيات الدستور وتفعيل مؤسساته.

ثالثا: لأنه برنامج يعزز الاستقرار الاجتماعي ويدعم الوحدة الوطنية.

وانطلاقا مما سبق نشاطركم الرأي في تحديد المحاور الخمسة الأساسية ذات الأولوية للبرنامج والمتمثلة في: الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها، مواصلة تدعيم الديمقراطية التعددية ودولة القانون وعصرنة الحكامة، الحفاظ على حركية النمو والتقدم في تنمية الصادرات خارج المحروقات، تعزيز التنمية البشرية وتوسيعها، مواصلة دبلوماسية نشطة، دعم سياسة الدفاع الوطني وبهذه المناسبة نوجه تحية تقدير وإكبار إلى أفراد الجيش الشعبي الوطني المرابطين على الحدود، كما نحيي وندعم جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الوطني ومختلف الأجهزة الأمنية التي تسهر بتفان ويقظة على أمن الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس
معالي الوزير الأول

إن نجاح المخططات والبرامج، يتطلب، إرادة وطنية جماعية للإصلاح والتعبئة والانخراط التام للمؤسسات وللفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنات والمواطنين، ووضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار وتغليب الثقة والتعاون واعتماد التشاور والحوار وجعل الحفاظ على وحدة واستقرار وجاذبية وتنافسية بلادنا هو الهدف الأسمى الذي يسعى الجميع لتحقيقه.

كما يتطلب الانخراط الواسع والمسؤول والتعبئة الشاملة لأطر ومسؤولي الإدارات والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات وبذل الجهد والتفاني المتواصل لإنجاز التجهيزات العمومية اللازمة بقدر الاستجابة لإنشغالات المواطنين وكذا توفير المناخ المحفز للمستثمرين..

وفي الأخير، نؤكد لكم أن نجاح هذا المخطط هو إعادة الاعتبار للإرادة الشعبية ونجاح هذه الحكومة نجاح للتجربة الجزائرية ونجاح للدولة الجزائرية لذا، فعلى كل الأطراف التي ساهمت في هذا المسار أن تبذل مجهودا حقيقيا ومضاعفا لإنجاح البرنامج حتى نعيد بالعمل والإنجاز الاعتبار للإرادة الشعبية ونستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين وحتى لا نساهم في فقدان الثقة لدى الذين أحسنوا الظن في مدى جدية وإنتاجية الاختيار الديمقراطي.

ونؤكد لكم مرة أخرى في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تثميننا ودعمنا لكم ولمخطط عمل حكومتكم وتعبئتنا للمساهمة الجدية في تنفيذه، كما نقول لكم أن أحسن جواب ينتظره الجزائريون من الحكومة والذي يعتبر في نفس الوقت أقوى رد على الغلو والبلبلة والتهليل للأسوأ هو: «العمل» و «الانجاز»

وفقكم الله لما فيه خير الجزائر والجزائريين.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

دولة رئيس مجلس الأمة الموقر
السيد الوزير الأول المحترم
معالي الوزراء الأفاضل
الحضور الكرام
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد الهاشمي جيار

-إن مخطط عمل الحكومة قد أتى في ظرف خارجي يختلف تماما عن ذلك الذي اعتادت عليه الجزائر منذ الاستقلال، بحيث أنها تعيش اليوم في محيط تُميزه تقلبات عالمية ضخمة بدأت منذ ثلاثة عقود.

- إنه زمنٌ يتحركُ فيه مجرى التاريخ بقوة نحو الأفضل، إذا عرفنا كيف نَغْتَنم الفرص، ونحو الأسوأ، إذا تجاهلنا الاستفادة من قدراتنا الكامنة، ودروس تجاربنا وتجارب غيرنا.

- أما على الصعيد الداخلي، فإن مخططَ عمل الحكومة هذا يُشكِل مرحلة جدٌ هامة ضمن مسار طويل المدى، تم فتحُه منذ عقدٍ ونصف لمجابهة العواقب الناتجة عن انهيار النمط الذي وُضع غداة الاستقلال، والكارثة الحالكة التي انجرّت عنهُ خلال التسعينات، والتي أحدثت أضرارًا جسيمة، ليس بمصير الجزائريين المادي فحسب، وإنما بفكرهم وخواطرهم.

- ذلك لأن الكثيرَ من الأفكار التي كانت تُعتَبر قناعةً كحقّ اليقين قد تلاشت واندثرت ولأن جُمْلة التصورات والمعالم التي وُضعت حول مفاهيم الدولة، والأمة، والجمهورية الديمقراطية الشعبية..... والتي كانت تُشكل القاعدة المنطقية للمشروع الذي تم وضعه بعد الاستقلال، قد تشتّت إلى حد كبير، في أذهان الناس.

- وفي نفس الوقت، جاءت بذُور الشّقاق لتُفْسد ولتُشكك في المشاعر القوية التي أنشأتها حربُ التحرير، والتي سمحت بتحقيق الوحدة المعنوية للأمة، لأول مرة في تاريخها.

- وبإيجاز، فهي طامَّةٌ كبرى ومُصيبة جَمّةٌ لم تكن مُتوقّعة قد وضَعَت البلاد إثر دُخُولها القرن الجديد أمام خيار ضَيّق: إما أن تستَعيدَ السيطرة على شؤونها، وإما أنْ تتلاشى وتَغْرَق.

- إن حصيلة الخمسة عشر سنة الأخيرة بيّنت جدارة الجزائريين على قُدُراتهم على استعادة ضبط النفس.

- فصادقوا فورا وبالأغلبية على البرنامج الذي عُرض عليهم بهدف الانطلاقة على أسُس جدَيدة، والذي ليس لهَ علاقةٌ بالنظَريات أو بمَنطق التناقض والمواجهة أو بالمُشَادّات والمرافعات الإيديولوجية، بل يكتسي طابعاً سياسيا واجتماعيا واقتصاديا واضحا، بمعنى أنه كان براغماتيا أكثرَ منه جِداليا.

- ووفاء لتقاليد الحركة الوطنية، فإن برنامجَ الرئيس هذا يَحْمِل في طياته أربعة أهداف جوهرية وهي:

• العدالةُ الاجتماعيةُ
• الديمقراطيةُ ودولةُ القانون
• التنميةُ الاقتصاديةُ والبشرية
• الإرادةُ الواضحة والصادقة لإرساء مُقَاربة جماعية على المدى الطويل.

- ذلكم سيدي الرئيس، هو المغزى الحقيقي للبرنامج الذي جاء مخطط عمل الحكومة من أجل مواصلة تجسيده، والذي انجرّت عنه إنجازاتٌ وتطوراتٌ معتبرةٌ خلال السنوات العشر المنصرمة. وهي الآن واضحةُ المعالم، مرئيةٌ وملموسةٌ في الميدان، عبر جميع أنحاء الوطن.

– هل هذا يعني أن كل الأهداف قد تم بلوغها؟ وأن كل شيء قد أصبح تاماً وعلى ما يرام علما بأن عُمُرَ الدولة الجزائرية لم يكن يتجاوَزُ أربعةَ عقودٍ عندما دخلت القرن الحالي، جَريحةً ومُنْهَكَةً بسبب المأساة الوطنية؟

– فلا يمكن بطبيعة الحالِ الجَزْم بهذا. وقد أشار رئيس الجمهورية نَفْسُه مرارا إلى النقائص والثغرات والإخفاقات....مثل ما هو الحال َفي كل مشروع بشري.

– ولا يُمْكن التقليلُ منها مستقبلا في إطارِ مخطط عمَل الحكومة المعروض علينا، دونَ التطرقَ إلى الأسبابَ الجوهَرية والهيكلية ومعالجتها. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، فإن السببَ الأول يتمثل في الذهنية التي تشكّلت جرّاء التحولات العميقة التي شهدَها المجتمعُ الجزائري، وهي الذّهنيةُ التي طَفَتْ في بلادنا من خلال ظواهر تُعَرقل التنفيذُ الجيّدُ للسياسات العمومية وتطبيقها الميداني، والتي يتَحَتّمُ علينا اليوم تدارُكها والعَمل على إزالَتها إذا أردنا الدخول في القرن الجديد بخُطوات ثابتة، وفي مقدمة هذه الظواهر تجزئة العقل العمومي حولَ اتجاهات، وحساسيات، وحِسابات، وسلوكات، ومصالح، وإثباتات عديدة متنوعة ومتناقضة وغير مُستقرة، تَحْجُب المسائل الجوهرَية المرتبطَة بالمجالاتَ الماليةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والثقافية.

– كما تؤدي إلى التّفريق والتشتيت للصّف وصرف العقول وتبديد الطاقات لتصل في نهاية المطافَ، إلى الترويج لفكرة خاطِئَة وهي أن هناك «حلٌ معجزة» للمشاكل لا يَحُوز مِلكيّته إلا شخصا واحدا، وهو رئيس الدولة.

– ظاهرة أخرى تتمثل في تركيز الانتباه من طرف الكثير من الملاحظين ومراقبي الأحداث والنشطاء السياسيين والمفكرين، وبعض الإعلاميين على مبادئ وخطابات غير واقعية، مُجَرّدة من أي بُعْد تطبيقي وتنفيذي، الشيْءُ الذي يُفْرِغ عملَ النُّخبة من جزء كبير من مدلوله ويُبْعِد المواطنين عن الحياةَ السياسية، ويتسبّب في َاميل المتكرر إلى الخلط بين الإعلام البناء والبلبلة، وبين السَلطة السياسية والإدارة العمومية، مما يؤدي لا محالةَ إلى إسنادِ كُلِّ عجز وضعف ناجم عن أجهزة التنفيذ إلى السلُّطة العليا للبلاد دونَ موضوعية.

–لا شك إذن أن هذه الذّهنية تُناوئ وتُعاكس القوة الدّافعة التي جاءَ بها برنامجُ رئيس الجمهورية في جميع المجالات، الأمر الذي يُحَتّم وضعها في الحسبان مستقبلا.

سيدي الرئيس،

– لقد بدى لنا من النّافع التذكير، ولو بإيجاز، بالأجواء الخارجية والداخلية والذهنيات غير المواتية التي تزامنت مع مجيئ برنامج عمل الحكومة، والتي تُفَقّمُها انشغالات، وضغوط ومعطيات مختلفة متعلقة بالتزايد الديمغرافي، والتشغيل، والتعليم، والتكوين، والصحة، والاستثمار، والمنافسة الاقتصادية..... وما إلى ذلك.

– وبطبيعة الحال فإن هذا الظرف الصعبُ يُشغل البالَ، ولكنَ لا ينبغي النّظَرُ إليه بعيْن التشَاؤم أو اليأس كما تُروّج لذلك بعض الأوساط.

– ذلك لأن الأزمة المالية والاقتصادية التي تمُر بها بلادنا لا تكتسي طابَعًا خاصّا بها، إذ أنّ هذا النّوْعُ من التأزّم يُعْتبرُ حقيقة من الحقائق البديهية في تاريخ الأمم منذ القدم، بحيثُ أنّ مراحلِ النُّموّ والإرتياح والوَفْرة، تَتْبَعُها لا محالةَ مراحل تأزّم، أي أن كُلّ نشاط اقتصاديّ عُرْضَةٌ للتقلّبات مِنْ حين لآخر وهوَ الأمر الّذي أدّى بخبراء الاقتصاد إلى تنظير هذه الظاهرة من خلال مَفهوم «الدورة» أو «الحلقة الاقتصادية».

وقد شاهدنا في الجزائر أزمةٌ مماثلةٌ في الثمانينات والتسعينيات.

– وفي الوقت ذاته، فإن التّناقضات السّائدة بين الخبراء حول الأزمات ومعالجتها، لا تُسَهّل التحكيمَ والاحتكام بينَ التصوُّرات والمفاهيم ووجهات النظر والاقتراحات التي يساويَ عددها َعدد الأشخاص المعبّرين عنها.

– إنه لمن الواضح أن هذا لا يعني حتميّةٌ مفروضةٌ و أنه لا يُوجَد أيّ دورٍ لإرادة البشَر، وأنه يكفي انتظار عودةُ ارتفاع سِّعر المحروقات ليتحقق الخروج من الضّغطَ ولتعود الحياة إلى مجراها الطبيعي والروتيني، وكأن العالم لم ينقلِب رأسا على عقب منذ نهاية القرن العشرين، وكأن جزائر 2017 هي جزائر 1987.

– وفي حقيقة الأمر، فهذا يعني بكل بساطة، ان الخروجَ من الأزمة لا يتوقف على أحوالَ البترول، بل يتوقف أساسا على عوامل عدّة تتعلق بمراجعة آليات التسيير والمُضي قدماً في التكفل بها في المجالات الإدارية والمالية والجبائية والاقتصادية، كما أشار إلى ذلك السيد الوزير الأول.

– وفي هذا السياق، فإن الرّهان الإستراتيجي يتعلق اليوم بمواطن الضعفَ الخاصة بالإدارة العمومية عامة وإدارة الاقتصاد خاصة، والتي يبدو أننا لم نُوليها في الماضي الأَهَمّيةَ التي تستحقها من التحليل والمعالجة.

– كما نجدها تُستغلُّ يوميا كوسيلة لتغذية الهجمات والانتقادات بالجملة دونَّ ترتيب للسياسات العموميةَ ولا تمييزٍ بين ما هو إيجابي وما هو سلبي.

سيدي الرئيس،

– إن الأمر يتعلق على وجه الخصوص بالعوائق غير المادية المعرقلة للتقدم النوعي في التسيير الميداني والتي تتسبب فيها المُناهَضة الصَّلبة التي تمارسها البيروقراطية والتي باتت تُشَكل خطرا على السير الحسن للمصالح العمومية، من خلال تغليب المنفعة الخاصة عَلى الصالحَ العام و ما ينجر عنها من تَملُّص متزايد تُجاه الشأن العمومي، وكذا ظاهرةَ الرشوةً التي أصبحت شبّه مؤسسة، والافتقار إلى النجاعة المؤدي إلى إثارة غضب مستخدمي الخدمة العمومية وإلى فقدان ثقة المواطنين في إدارتهم ومنتخبيهم. كل هذا يؤدي بصفة واضحة إلى استفحال العراقيل في تنفيذ السياسات العمومية وإفشال المبادرات في مجال الاستثمار، رغم أنه يعد بمثابة القلب النابض لمخطط عمل الحكومة في الوقت الراهن.

– ومهما يكن، فإن الأمور ليست بالسهلة كما تدّعي الأوساط التي توهم الناس بأن الديمقراطيةَ والحريات واقتصادَ السوق يمكن إبرازها وتحقيقها بلَمْحَ البصر و بمجرد مرسوم أو بتطبيق مادة من مواد القانون مهما كانت أصالتَه.

– وكما أشار رئيس الجمهورية، فإن المهمة جماعية إن أردنا أن نُجَنّب المسار الديمقراطي الذي عمّقَه الدستور المعدل ونموذج التنمية الجديد، وهَنٌ مُعَجّلٌ هما في غنًى عنه، وحتى لا يكون مُماثلا لذلك الذي مرّ به الميثاق الوطني في زمنه سنة 1976، على الرغم من أنه كان كريما ومعْطاءً. وهو الْوَهَنُ الذي سيُؤثّر سلبا، هذه المرةَ، على عملية بناء اقتصاد سوقَ حقيقي ومواصلة بناء دولة الحق والقانون التي جعل منها بيان أول نوفمبر هدفا استراتيجيا. وهذا يعني أنه لا وجود لعصى سِحْرية للتغلّب على المشاكل الاقتصادية والمالية َالتي تبقى مرهونةً بشرط العامل البشري وليس فقط بالعامل المادي.

– وفي الختام، فإن التَغلُّب على الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة لا يَكْمُن في المضَاربات اللفضية والانشقاقات والانقسامات، وإنما في تركيز التفكير والمُناقشة والعمل على الأساس والجوهر المُتمثلَيْن في مسائل التنمية الوطنية وكيفية التغلب على مواطن الضّعْف في جميع المجالات، داخل الإدارةَ المركزية والمحلية، والمؤسسات الاقتصادية والخدماتية وأجهزة الاتصال الحكومي، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وهذا انطلاقا من أمر حقيقي مُسَلّمٌ به، وهو أنّ التحديات جماعية وأن الوطنية وحب الوطن ليسا حكرا على أحد وأن التجربة في كل أنحاء العالم أثبتت أن حلّ مشاكل التخلف، لا يَتمُّ إلا بالعمل النّاجع والتسيير المحكم وتجنيد جميع الموارد البشرية للأمة حول الأهداف الوطنية.

واللـــــــه ولـــــــي التوفيـــــــق

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

السيد/ زوبيري محمد

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر؛
معالي الوزير الأول الفاضل؛
السادة والسيدات الوزراء الأفاضل؛
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الأكارم؛
أسرة الاعلام؛

بداية أحييكم بتحية الإسلام فأقول السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته واستسمحكم أن أغتنم مناسبة احتفاء الشعب الجزائري، بالعام الهجري الجديد، لأهنئ أولا: قائد المسيرة المظفرة، المدافع دوما وأبدا على عزة الوطن وكرامة المواطن، الحارس، الأمين على ثوابت المجتمع، وقيمه، فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أمده الله بعنايته ورعايته وأطال في عمره.

وثانيا كافة فئات الشعب الجزائري المتمسك بعقيدته، الواعي بتحديات ورهانات حاضره، الواثق في قدراته على تخطيها والانتصار عليها وبناء المستقبل الواعد الذي تتطلع إليه الأجيال.

كما أهنئ بنفس المناسبة أولئك الرجال والنساء من جيل نوفمبر الخالد ومن سار على نهجهم وآمن برسالتهم من أجل بناء دولة الحق والعدل والقانون دولة المؤسسات الديمقراطية التي يصان فيها الحريات و الحقوق وتتجسد في ظلها الديمقراطية والتعددية ثقافة وسلوكا.

وأود في مستهل مدا خلتي أن أسدي باسم كافة مناضلي ومناضلات حزب جبهة التحرير الوطني التهاني لمعالي الوزير الأول السيد أحمد أويحيى وطاقمه الحكومي على الثقة التي حازوا عليها من فخامة رئيس الجمهورية مؤكدا له دعمنا ومساندتنا المطلقة ومرافقتنا الدائمة لجهوده من أجل إضفاء المزيد من الوضوح على مسار التنمية الشاملة والمتوازنة التى أرسى معالمها الكبرى البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس؛

إن القراءة المتأنية فى مشروع مخطط عمل الحكومة لتنفيذ ما تبقى من برنامج رئيس الجمهورية تتيح لنا بكل تأكيد التعرف على حجم التغيرات الكبرى والإنجازات الضخمة التى تحققت فى مختلف المجالات والميادين والتى لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد أو مكابر غير أن ما يجب التذكير به فى هذا المقام هو أن نقاشنا لمخطط عمل الحكومة يأتى والجزائر تستعد لعرس جديد من أعراس الديمقراطية بالجزائر المتمثل فى الانتخابات المحلية التي لا شك ان الشعب الجزائري سيعطي من خلالها مرة أخرى درسا لكل المناوئين والمراهنين على زرع الفتنة وإشاعة الفوضى، الداعين إلى اليأس والإحباط، المبشرين بالكارثية والانكسار وسيخيب بكل تأكيد بإقباله على صناديق الاقتراع واختياره الحر مسعاهم المشبوه.

سيدي الرئيس؛

إن الإجراءات والتدابير التي جاء بها مخطط عمل الحكومة لا سيما فيما يتعلق بالتمويل غير التقليدي لمشاريع التنمية تستدعي من الجميع التفهم الواعي لإبعادها إذ أنها برغم الهمز والغمز واللغط الذي تبعها تمثل في تصورنا التجسيد العملي لقناعة وإرادة قائد المسيرة القاضي الأول في البلاد فخامة رئيس الجمهورية علي رفض اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والارتهان لشروط المؤسسات المالية والنقدية الدولية الجائرة والمجحفة، وذات الآثار الوخيمة على سيادة و استقلال الوطن و قد أسقط في يد كل الذين ارتفعت أصواتهم بالتشكيك في جدوى ونجاعة هذه التدابير الإجراءات حيث بادرت الحكومة بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية بإيجاد آليات التطبيق العملي من خلال إقدامها على تعديل قانون القرض والنقد الذي سيعرض على البرلمان في قادم الأيام مع تحديد الآفاق الزمنية لهذه التدابير الضرورية في مواجهة أخطار الأزمة المالية الصعبة التي تمر بها البلاد.

سيدي الرئيس؛

إن المقاربة الجديدة التى رسمها مشروع مخطط عمل الحكومة للحفاظ على التحويلات الإجتماعية لفائدة الفئات الهشة والمعوزة والإبقاء على دعم الأسعار للمواد الأساسية خلال السنة الجارية، يؤكد مجددا على أن مبدأ العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص الذي أقره بيان أول نوفمبر الخالد، سيبقى قناعة راسخة وإرادة متجددة على امتداد مراحل مسيرة البناء والتشييد، رغم محاولات المشككين والمناوئين ودعاة التيئيس والكارثية أبلغ دليل على هذه الحقيقة إذ إن ما جاء به مخطط عمل الحكومة من أرقام واضحة تبين بكل نزاهة وموضوعية ومسؤولية الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها البلاد من جراء تراجع سعر المحروقات ومداخيل الجباية البترولية.

إن هذه الصراحة والمصارحة في تشخيص الواقع المقترنة بالجرأة في المعالجة لكل النقائص والإختلالات قد جعلت أولئك الذين رافعوا ويرافعون من أجل تقويض الأمن والاستقرار بهذا الوطن يعودون كالأفاعي إلى جحورهم ويتأكدون مرة أخرى أن الشعب الجزائري الذي أسقط عبر الإستحقاقات الإنتخابية المتتالية مخططاتهم ومراهناتهم، لم يعد يؤمن إلا بالحقائق والإنجازات الملموسة التي تؤثر ايجابيا في مسار حياته اليومية.

و مع إدراكنا العميق لحجم الصعوبات الكبرى التي يعانيها الإقتصاد الوطني على مستوى الإنتاجية والتحكم في تقنيات التسيير بالخصوص، وكذا ما تعانيه الطبقة المتوسطة والفئات الهشة والمعوزة من مشكلات حياتية يومية، فإننا نعتقد بأن إصرار الحكومة بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية على ضرورة إيجاد نموذج جديد للنمو، واعتماد المقاربة الإقتصادية في تسيير المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة على حد سواء، دون الإخلال بمبدأ العدالة الإجتماعية، هو تأكيد جديد على أن الجزائر التي اختارت الاعتماد على الذات في مجابهة الازمة المالية هي اليوم اكثر عزم وتصميم على توفير مناخ و آليات النجاح لهذا الاختيار.

ولعل الإصرار على محاربة الرشوة والفساد، وترشيد النفقات العمومية، واعتماد الشفافية في الصفقات والاحتكام إلى العدالة في ايقاع العقاب على المتخاذلين والمقصرين والمتلاعبين بالمال العام هو خير تعبير على الوفاء لرسالة الشهداء، وابلغ دليل على إدارة التجديد في اطار الاستمرارية للقيم والمبادئ، وقد افلح مخطط عمل الحكومة بهذا الخصوص عندما أكد صراحة على ضرورة اعتماد مقاربة الاستشراف في تطور المستقبل ورسم اهدافه لاسيما فيما يتعلق باستيراد المواد الاولية والتجهيزات المطلوبة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج في إطار الحوار والشفافية مع شركاءنا الاقتصاديين الوطنيين والأجانب غير أن صرامة التطبيق في هدا الخصوص تبقى في تصورنا هي الطريق الأمثل لتحقيق النجاعة في الميدان وبذلك تتعزز ثقه الشعب في مؤسسات الدولة ويتجسد مفهوم الاقلاع الاقتصادي الحقيقي الذي ينشده الجميع.

سيدي الرئيس؛

لقد سبق لنا من هذا المنبر ان أوضحنا بكل اقتناع ان الجزائر قد سجلت منذ 99 قفزة نوعية في انجاز المنشآت القاعدية الكبرى التي أمدت الاقتصاد الوطني في شقيه العمومي والخاص بعوامل التقديم ومكنته من الشروع التدريجي في توفير عوامل التحكم في المردودية والانتاجية وقد حان الوقت أن تتجه مؤسساتنا الوطنية نحو افاق جديدة يكون هدفها خلق المزيد من الثروة ومناصب الشغل والسعي الى ولوج عالم المنافسة التي تسمح لها بدخول الأسواق العالمية وهذا ما يقتضي العمل أكثر على تحفيز منظومتنا الجامعية لتكون في مستوى تحديات الثورة التقنية والتكنولوجيا التي يشهدها العالم.

ولعل رهان النوعية في منظومة التكوين بمختلف أطواره ومراحله يبقى هو صمام الأمان الذي لا بديل عنه في حماية حرية القرار الاقتصادي واستقلالية اختياراتنا وتعزيز القدرة الشرائية للمواطن ومواصلة الدعم بمختلف صوره للفئات الهشة والمعوزة وأستدل في هذا المقام بما قاله الزعيم الافريقي نيلسون مانديلا حول أهمية التربية والتعليم في تحقيق نهضة الشعوب «L'Education est l'Arme la Plus puissante pour changer le monde».

إن تأكيد مخطط عمل الحكومة على مواصلة الجهد في تمويل المشاريع الكبرى لاسيما في القطاعات الحيوية التي لها صلة مباشرة باحتياجات المواطن ومتطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني يستلزم من الجميع الحرص على تعزيز جهود محاربة التهرب الضريبي واصلاح البنوك والبحث عن الصيغ الكفيلة بإدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية.

وبدون شك فإن إقرار مخطط عمل الحكومة بإدخال الصرافة الاسلامية في المنظومة البنكية والمالية الوطنية في هذا الظرف بالذات والذي يأتي استجابة لدعوة ملحة ومطلب متكرر من فئات وازنة في المجتمع، بغية اندماجها في الدورة الاقتصادية يعد في تصورنا إسهاما ملموسا في دفع عجلة النمو وتحقيق تراكم الثروة الذي هو الوسيلة الوحيدة في الحفاظ على مناصب الشغل وتوسيعها بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل والدفع بوتيرة الانجاز للمشاريع الانمائية المختلفة بحركية اسرع.

السيد الرئيس

إن نواب كتلة حزب جبهة التحرير الوطني في مجلس الأمة إذ يجددون تأييدهم ومساندتهم للحكومة وعلى رأسها السيد أحمد أويحيى فإنهم يعبرون بذلك على حرصهم الدائم وقناعتهم الراسخة بضرورة الإسهام الإيجابي في إنجاح مسعى الحكومة ودعم صدقية ومصداقية مؤسسات الدولة وتعزيز الثقة الشعبية في المجالس الشعبية المنتخبة بالخصوص لتكون نقطة انطلاق حقيقي للإقلاع الاقتصادي المنتظر والمطلوب وفي هذا السياق نثمن عاليا ما أعلن عنه السيد الوزير الأول حول إيجاد آليات جديدة للتنسيق عتى المستوى المركزي والمحلي مع نواب الشعب.

السيد الرئيس،

في الاخير في إطار الحرص على إنجاح هذا المسعى الذي أبداه معالي الوزير الاول لتعزيز التنسيق والتكامل بين المؤسسات والهيئات نقترح أن تعمل الحكومة في قادم الأيام على:

• تفعيل العلاقات بين النواب والوزراء في الحكومة ليسهل عليهم طرح انشغالات المواطنين،

• تعميم الإعلام الألي في مصالح الضرائب لتكون أكثر شفافية وتزويدها بالإمكانيات المادية واللوجستية التي تسمح لموظفيها وإطاراتها من أداء مهامهم بفاعلية ونجاعة وشفافية،

• تدعيم وزارة التضامن الوطني بالإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة التي تسمح لها من تأدية مهامها باعتبارها العمود الفقري لتكفل بالمعوزين والفئات الهشة

• الاسراع في إحداث ديناميكية جديدة في قطاع الصناعة حتى يكون في مستوى تحديات المرحلة،

• تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية عن طريق البنوك وفتح المجال الجوي للتعاون معها كما هو معمول به مع البلدان الشقيقة الاخرى.

في الختام أرفع من هذا المنبر اسمى آيات التقدير وجميل العرفان والاحترام إلى قادة وجنود جيشنا الوطني الشعبي وكافه أسلاك الأمن وأحي فيهم روح الاقدام والتضحية من أجل أن تبقى الجزائر حرة مستقرة آمنة وابناؤها ينعمون بالسكينة والأمان فتحيه إكبار وتقدير لكل هؤلاء.

شكرا على كرم الإصغاء

السلام عليكم

نص اللائـــــحة

إنّ أعضاء المجلس يبدون ارتياحهم واستعدادهم للتعاطي إيجابيًا مع ما تعتزم الحكومة اتخاذه من إجراءات وتدابير من شأنها تعزيز تعاونها مع المؤسسة البرلمانية وترقية الاتصال والتواصل مع أعضائها بما من شأنه توطيد العلاقة وترقية العمل الحكومي والأداء البرلماني على حدٍ سواء؛

– بناءً على أحكام المادة 94 من الدستور؛

– وبمقتضى أحكام المادة 50 من القانون العضوي رقم 12-16، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

– وبناءً على أحكام المادة 91 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

– وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه معالي الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية؛

– وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض؛

– وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية المُمثّلة في مجلس الأمة؛

– وبعد الاستماع إلى الردود التي قدّمها معالي الوزير الأول عقب هذه المناقشات؛

إنّ أعضاء مجلس الأمة،

– يتقدّمون بتهانيهم إلى معالي الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى، على الثقة التي خصّه بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وتعيينه وزيرًا أوّل، والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة؛ ويتمنون للجميع كامل التوفيق في الإتيان بالواجب وتأدية المهام؛

– ويُعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء 6 سبتمبر 2017؛ الذي يستند إلى برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهو البرنامج الذي حظي بتزكية شعبية واسعة في الانتخابات الرئاسية ليوم 17 أفريل 2014؛

– ويُثمّنون في ذات الوقت قرارات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وتوجيهاته السامية التي وجّهها للحكومة، خلال انعقاد مجلس الوزراء هذا، والقاضية على الخصوص بوجوب العمل بعزم للاستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين ودفع مسار الإصلاحات وعصرنة البلاد في كافّة الميادين والمُضي قُدمًا في بناء اقتصاد متنوع؛

– كما يتقدمون بالتهنئة أيضا إلى معالي الوزير الأول وطاقمه الوزاري على الموافقة التي حظي بها مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من قبل زميلاتنا وزملائنا النواب، في المجلس الشعبي الوطني؛

– ويُعبّرون عن ارتياحهم التام لمضمون العرض الذي قدّمه معالي الوزير الأوّل أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول المخطط الذي يتناول مقاربة الحكومة في تجسيد نمط النمو الجديد المُصادق عليه من طرف مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، والذي يهدف أساسًا إلى تعزيز حركية النمو التي طورتها البلاد طيلة السنوات الأخيرة والحفاظ على سياسة العدالة الاجتماعية وتحسينها، وبالتالي على الاستقلال المالي للبلاد ومواصلة تمويل البناء الوطني؛

– ويُنوّهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مضمون العرض الذي تفضّل معالي الوزير الأوّل بتقديمه أمامهم وكذا وثيقة المخطط التي مُكِّنَ منها الأعضاء سلفًا؛

ثُمّ إنّ أعضاء مجلس الأمة،

– وعيًا منهم بالتحديات التي نبّه إليها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة والمخاطر التي تتعرض إليها البلاد جراء الأزمة المالية وتراجع المداخيل الناجمة عن انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية، ونفاد صندوق ضبط الإيرادات في فيفري 2017، وتآكل احتياطي الصرف؛

– وتلبيةً لدعوته الكريمة إلى التحلي بالوعي المُواطني الجماعي والحس المدني بالنظر إلى صعوبة المرحلة لتفادي تراجع النمو والحفاظ على الاستقلالية المالية والاقتصادية للبلاد بغض النظر عن اختلاف المشارب الفكرية والعقائد السياسية والانتماءات الحزبية؛

– واستجابةً لندائه السامي إلى التضامن وتكثيف الجهود، كلٌّ من موقعه، من أجل دفع الإصلاحات الموجّهة لعصرنة تسيير شؤون البلد في كافة مجالات الحياة والعمران، وكذا فعّالية وتنافسية اقتصاده.

– وتثمينًا للخيارات السديدة التي اعتمدها فخامة رئيس الجمهورية، بفضل التدابير المالية المُتخذة منذ بِضْع سنوات أهمها تأسيس احتياطي الصرف والتسديد المسبقَ للدَيْن الخارجي، والقاضية اليوم –أي هذه الخيارات –بتفادي الاستدانة الخارجية وترقية اللجوء إلى التمويلات الداخلية غير التقليدية التي يمكن حشدها خلال سنوات الانتقال المالي (2017 - 2019)؛

– فإنهم يُعلنون انخراطهم الكامل في هذا المسعى ويؤيّدون اللجوء المتبَصّر إلى هذا البديل وتصوّر حل الأزمة المالية على وجه الخصوص، حفاظًا على الاستقلال المالي للبلاد؛

– ويُعبّرون عن كامل الارتياح للقرار المُعلن عنه في هذا الاتجاه قصد فرض مزيد الرقابة والمتابعة على تنفيذ هذا الخيار وذلك بتأسيس هيئة مستقلة عن طريق مرسوم رئاسي، تُوضعُ تحت وصاية فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والتي ستتكفل بمراقبة تنفيذ مخطط عمل الحكومة، وكذا مسايرة عملية التمويل غير التقليدي المرتقبة في هذا المخطط؛

كما أنّ أعضاء مجلس الأمة،

– يُثمّنون عزم الحكومة وصدقية توجّهها في تأدية مهامها - في ظل الرَاهن الوطني الصعب - تنفيذًا لخارطة الطريق التي رسم معالمها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لقادم الأيام والمستقبل المنظور وذلك بالتركيز وتوظيف جهودها على أربعة (04) محاور أساسية، هي:

1) الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية ودولة القانون وعصرنة الحكامة.
2) الحفاظ على الاستقلال المالي للبلاد.
3) تكثيف التنمية الاقتصادية في جميع المجالات.
4) تدعيم التقدّم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

– ويُسجلون في الوقت ذاته ارتياحهم للأشواط التي قطعها تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية في عديد مجالات الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، كما تشهد عليه الأرقام المُسجّلة والمنجزات المحقّقة خاصة في مجال التنمية المستدامة؛

– ويؤكّدون على ضرورة مواصلة الجهد نحو استدامة المكاسب في مجال العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني من خلال توفير السكن ومختلف المرافق العامة وضمان الشغل وكذا حماية البيئة وتحسين المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين والصحة وتثمين البحث العلمي وعصرنة المنظومة الوطنية للتقاعد، وترقية التنمية البشرية؛

– ويدعون الحكومة إلى مواصلة جهود التحكم في النفقات العمومية وإصلاح سياسة الدعم العمومي، والإدارة الجبائية العادية لتحسين تعويض الجباية البترولية، وكذا تحسين تسيير أملاك الدولة، والحكامة المالية للبلاد عن طريق تقويم المالية العمومية وإصلاح المنظومة المصرفية والقطاع البنكي، وتحسين مناخ الاستثمار وترقيته؛

– ويُثمّنون جهود الحكومة الرامية إلى تدعيم أركان الدولة الجمهورية القائمة على أسس الديمقراطية التعدّدية ودولة القانون والعصرنة المتواصلة للحكامة في كافة قطاعات الدولة، عبر توطيد دولة الحق والقانون والحريات والعدالة، والقضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وكذا تبييض الأموال وتحسين خدمات المرفق العمومي بما يُحقق النفع العام؛

– ويُنوهون بسعي الحكومة إلى وضع إجراءات احترازية بغية حماية الشباب من جميع أشكال التطرف والانحراف، والحفاظ على المجتمع من أي محاولة لزرع البلبلة والفتنة في صفوفه، من طرف طوائف وملل ونحل دينية غريبة عن مرجعيتنا الدينية الوطنية وموروثنا الحضاري الثري؛

– ويُبدون الارتياح والاستعداد للتعاطي إيجابيًا مع ما تعتزم الحكومة اتخاذه من إجراءات وتدابير من شأنها تعزيز تعاونها مع المؤسسة البرلمانية وترقية الاتصال والتواصل مع أعضائها بما من شأنه توطيد العلاقة وترقية العمل الحكومي والأداء البرلماني على حدّ سواء؛

– كما يُنوِهون بالإجراءات المُعلن عنها في هذا الاتجاه والقاضية

نص اللائـــحة

بتنظيم خلايا مختصة في العلاقات مع البرلمانيين على مستوى الوزارة الأولى وكلّ الوزارات قصد تسهيل الإصغاء إليهم والتكفل بانشغالات المواطنين، وكذا إصدار التعليمات إلى الولاة والولاة المنتدبين للتواصل مع أعضاء البرلمان بشأن قضايا التنمية المحلية وتطلعات المواطنين على مستوى الدوائر الانتخابية؛

-ويحثون الحكومة على مواصلة جهود تحسين التكفّل برعايانا وجاليتنا الوطنية في الخارج، وتوثيق روابطهم الانتمائية للوطن، وكذا تفعيل دور ونشاط القنصليات والتمثيليات الدبلوماسية لبلادنا في الخارج قصد تعزيز هذه الروابط وتجنيد مساهمتهم في التنمية الوطنية من جهة، وترقية صورة الجزائر والترويج لمنتوجنا الوطني لدى الأسواق الخارجية وجلب الاستثمارات وتحقيق الشراكات الاقتصادية من جهة أخرى؛

-ويُنوهون بالتوجّه العام للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، نحو مواصلة انتهاج دبلوماسية نشطة تقوم على أساس احترام ثوابت الأمة والتزاماتها الدولية في ظل الاحترام التام لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتكريس الحوار والتفاوض كخيار أساس لفض النزاعات وإحلال السلم والأمن في ربوع المعمورة؛

- وإذ يُشاطرون الحكومةَ القناعة المؤكّدة أنّه لا تطور للبلاد من دون أمن واستقرار؛ فإنّهم يقدّرون جهود الدولة في دعم سياسة الدفاع الوطني وخيار الاحترافية الذي تنتهجه قواتنا المُسلّحة قصد استتباب الأمن والاستقرار عبر كامل ربوع وطننا المُفدى، وهو الاستقرار الذي ما فتئ يتعزّز بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة وبفضل سياسة المصالحة الوطنية التي تبناها الشعب بأغلبيته الساحقة والقضاء على آثار المأساة الوطنية، في ظل احترام سلطان قوانين الجمهورية؛

- ويُوجّهون بهذا الصدد أسمى آيات التقدير والعرفان للجيش الوطنيَ الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، ومختلف أسلاك الأمن على جهودها المُضنية في إطار المهام التي خوّلها إيّاها الدستور، تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمُقدرات الوطنية والسلامة الترابية، ومقارعة الإرهاب ومحاربة التهريب ومجابهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتعزيز تأمين حدودنا المترامية الأطراف، في جوار يطبعه الاضطراب بفعل نزاعات، جارٍ العمل على حلّها وتسويتها في ظل الشرعية الدولية؛

- وفي الختام، نؤكّد أنّ نجاح مخطط عمل الحكومة هذا من أجل مواصلة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، خاصّة في هذا الظرف الوطني العصيب وفي ظل جوار مضطرب وعالم مُتقلّب، يستدعي في المقام الأول وعي جميع الجزائريات والجزائريين بخطورة الوضع، مما يستلزم من الحكومة مضاعفة الجهد في اتجاه التجنيد والتعبئة وراء هذا المشروع الطموح الرامي إلى إخراج البلاد من الأزمة المالية والاقتصادية التي حلّت بها ومواصلة جهود البناء الوطني؛

إنّنا، نحن أعضاء مجلس الأمة،

- على يقين من قدرة الأمّة الجزائرية على تجاوز هذه الأزمة، بفضل اللّه تعالى ثمّ برصيدها الوطني في مواجهة الصعاب وتخطي المُلمّات خلال تاريخها الطويل ومنذ استعادة سيادتها الوطنية؛ وعليه، إنّنا ندعو الجزائريات والجزائريين بمختلف أطيافهم الاستلهام من هذا الرصيد الوطني والذاكرة الجماعية للأمّة وجعل الجزائر فوق كلّ اعتبار، وفاءً لرسالة الشهداء وتضحيات المجاهدات والمجاهدين، مثلما كان دأبُ الأولين؛

- ونؤكّد دعمنا ومساندتنا لمخطط عمل الحكومة من أجل مواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وندعو كافّة القوى السياسية والشركاء الاقتصاديين من القطاعين العمومي والخاص والمنظمات الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني والمخلصين والغيورين من أبناء الجزائر كافّة إلى التعبئة والتجنّد وراء فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، للإسهام في إنجاح هذا العمل ومواصلة تجسيد برنامجه خاصّة في ظل الراهن الصعب، وهذا بما يُحقّق، بمشيئة اللّه تعالى وحسن عونه، الخير المأمول للبلد والمواطن؛

- كما ننتهز السانحة لنهيب بالشعب الجزائري إلى التوجّه يوم 23 نوفمبر القادم إلى صناديق الاقتراع والمشاركة بقوة في الانتخابات المحلية لاختيار ممثليه على مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية من بين القوائم المقدمة من مختلف الأحزاب السياسية والقوائم الحرة من الرجال والنساء والشباب الأكفاء، تدعيمًا وتعزيزًا للديمقراطية التشاركية في اختيار من يتولى تسيير شؤونه المحلية عبر اقتراح أساليب تسيير ناجعة لترقية الموارد والثروات الكامنة، وتسخيرها لخدمة المواطنات والمواطنين في المدن والقرى والأرياف؛

- ونُنوّه، في ذات الوقت، بجهود الحكومة في توفير شروط نجاح هذا الاستحقاق وضمان ديمومة الفعل الانتخابي في بلادنا وفي مواعيده المُحدّدة قانونًا، مما يجعل من هذه الاستحقاقات إضافة قوية في الممارسة الديمقراطية، وخطوة أخرى هامة ودالة تثبت للقريب والبعيد أن الجزائر تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، قد رسخت قدميها في صميم دولة المؤسسات، دولة الحق والقانون، دولة الخيار السيِّد للشعب؛

- وعلى هذا، اتفق الموقّعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة وفقَ الأحكام والإجراءات القانونية المُشار إليها أعلاه؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

رئيس المجلس:

أعضاء مجلس الأمة يدركون جدية التحديات.. وجرأة ونجاعة الخيارات

في اختتام الجلسات نوه رئيس المجلس بالأجواء التي سادت النقاش العام معربا عن ارتياحه لعمقه وتنوعه واتسامه بروح المسؤولية العالية..

وهذا نص الكلمة التي ألقاها بعد المصادقة على اللائحة التي صادق عليها مجلس الأمة.

الحملة الانتخابية سانحة لشرح التحديات التي تواجهها البلاد

بودي، مع نهاية نقاش مخطط عمل الحكومة الذي كان متبوعًا بالردود المستفيضة التي قدمتموها السيد الوزير الأول، أن أعبر عن كامل ارتياحي لأجوائها. نقاش أتى متنوعًا في مضمونه وجادًا في طرحه...

... أود بالمناسبة أن أشكركم السيد الوزير الأول على العناية التي أعطيتموها للرد على مختلف الانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة، ولن أترك الفرصة تمر دون التنويه بالاهتمام الذي أوليتموه لأعضاء البرلمان من خلال التزامكم باتخاذ إجراءات هامة من شأنها تسهيل مهمة أعضائه في تأدية دورهم البرلماني...

ومن باب الأمانة نقول، السيد الوزير الأول، أن مخطط عمل حكومتكم كان مخططًا متكاملاً، وهو جاء عاكسًا لواقع البلاد ولتطلعاتها... كونه أتى باقتراحات جريئة وبتشريح كامل لواقع البلاد في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية المعقدة، وهو بنفس الوقت أعطى مقترحات حلول دقيقة للمصاعب الحقيقية التي تواجه البلاد.

لقد لاحظتم ولا شك أن نقاش الهيئة جاء صريحًا وهادفًا لكنه كان في مجمله داعمًا لتوجهات الحكومة وكان متسمًا بروح مسؤولية عالية كون السيدات والسادة أعضاء الهيئة يدركون جدية التحديات التي تواجه البلاد وانعكاساتها السلبية على البلاد عامة، لذا كان طبيعيًا أن يدعموه كونه يرمي إلى إخراج الجزائر من أوضاعها الصعبة، وهو الإدراك الذي ترجمته كثافة المتدخلين وعمق وتنوع الطروحات التي جاء بها نقاش القاعة.

إن أعضاء مجلس الأمة الذين في معظمهم تقلدوا مسؤوليات في الدولة وبقوا على اتصال مستمر بواقعهم المحلي يعرفون جيدًا حساسية المهمة التي كلفوا بها لأداء هذه المسؤولية وفي هذه المرحلة الدقيقة بالذات، وهم لذلك أولوا موضوع النقاش العناية المطلوبة لكن دعموا في النهاية مضمون هذا المخطط الطموح والشجاع بنفس الوقت، وأبانوا تفهمًا واضحًا لمضمون اقتراحاتكم، وساندوا كافة الإجراءات المتضمنة فيه.

مخطط عمل حكومتكم حظي بدعم المجلس الشعبي الوطني وهو اليوم ينال دعم أعضاء مجلس الأمة... مُبرر هذا الدعم يكمن بالواقع في كونه جاء مُكرسًا ومحينًا لمضمون برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب سنة 2014 ولأنه تضمن إجراءات شجاعة ومحينة، وتقدم بمقترحات حلول واضحة اتسمت بالجرأة والواقعية، مقترحات في غايتها النهائية جاءت لتوطيد دولة القانون والحريات والديمقراطية، وتعزيز الحكم الراشد ومواصلة الجهد من أجل ضمان استمرار حركية التنمية وتحقيق الرفاه للشعب وتثبيت أركان الأمن والأمان والاستقرار للبلاد...

وإن هذه الخيارات هي التي دفعت أعضاء مجلس الأمة بالواقع لتبني مخطط عمل حكومتكم الموقرة هذه.

إننا ندرك صعوبة الظرف وتعقيدات المرحلة بالنظر لما تواجهه البلاد فيها من تحديات جمة وعلى كافة الأصعدة، لكننا ندرك أيضا أنكم وبتوجيه من فخامة الرئيس بوتفليقة وبدعم من المؤسسات الدستورية ومرافقة جادة من الشركاء السياسيين والاجتماعيين لقادرون على النجاح في تأدية مهمتكم النبيلة والخروج بالبلاد إلى بر الأمان.

كما أننا لعلى ثقة من أن الجزائر من جهتها قادرة على رفع التحدي وتجاوز المصاعب التي تواجهها خاصة وأن الأغلبية في المجتمع مدركة اليوم للخطر الذي أصبح يهدد الجميع وهي لذلك مطالبة بالإلتفاف حول المصلحة العليا للبلاد من خلال انتهاج وحدة الصف والكلمة.

لهذه الأسباب وغيرها فإننا في مجلس الأمة تجاوبنا إيجابيًا مع مخطط عمل الحكومة وشاطرناها القناعة بضرورة بناء جبهة وطنية صلبة ينضوي تحتها كافة الفاعلين السياسيين والشركاء الاجتماعيين... وإننا منطلقين من هذا الفهم للأمور فإننا ندعو إلى مراجعة ترتيب الأولويات من خلال ترشيد الإنفاق العام وعقلنة التسيير ومن خلال تحسيس المواطن وإقناعه بانتهاج سلوك واعي يرمي إلى عقلنة الاستهلاك العائلي وتجنب كافة أشكال التبذير والعمل على محاربة الآفات الاجتماعية الغريبة عن مجتمعنا كالرشوة وكافة أنواع الفساد التي أصبحت تنخر جسم مجتمعنا.

من جانبنا في مجلس الأمة، فإن الإرادة تحدونا، في إطار مهامنا الدستورية، إلى دعم كافة التوجهات التي تضمنها مخطط عمل حكومتكم... وقد عبرنا عن موقفنا هذا من خلال اللائحة التي قبل قليل صادقنا عليها.

وفي إطارٍ آخر غير بعيد، أننا نُدعم كافة مساعيكم الرامية إلى الحوار، ونعتبر اللقاء الأخير الذي تم بينكم وبين ممثلي التشكيلات المتواجدة في البرلمان خطوة هامة وهادفة نثمنها عاليًا، وندعو بنفس الوقت إلى ضرورة مواصلته بل توسيع دائرته.

المطلوب في هذه المرحلة تحديدًا هو الانفتاح على الجميع وخاصة على أولئك الذين لديهم أفكارًا قد تفيد في تطوير الجزائر... وفي هذا الباب فإن المعارضة، وإن كنا نختلف وأياها في بعض المجالات، فإننا نعتقد أنه لا يجب أن تصد باب الحوار في وجهها لأن لديها تأكيدًا ما تقوله وتقدمه، خاصة وأن الأوضاع الصعبة التي تعرفها الجزائر تعني الجميع... ولأن تقديم الرأي وعرض المقترح يعتبر دائمًا عملاً محمودًا ومرحب به من أين أتى وأين كان موقع وموقف صاحبه.

وقد صادقنا على مخطط عمل الحكومة ودعمناه فالمطلوب منا الآن هو متابعة تطبيقه في الميدان... خاصة وأن الجزائر بموجب هذا البرنامج تدخل في مرحلة جديدة وفي ظل ظروف وأوضاع صعبة... من جانب آخر فإن الشروع في تطبيق مضمون هذا المخطط يأتي قبيل انطلاق الحملة الانتخابية للمحليات القادمة والتي نحن مطالبون فيها بالمشاركة في تنشيط وإنجاح فعالياتها. وفي مضمون المخطط أمور كثيرة قد نستغلها في إطار الحملة الانتخابية لشرح حقيقة التحديات التي تواجه البلاد وإفهام المواطن بحقيقتها. وأنتم زميلاتي زملائي أولى بتوضيحها أثناء الحملة الانتخابية القادمة.

النظام الداخلي لمجلس الأمة: بين المقتضيات الدستورية.. والفعالية البرلمانية

عزّز التعديل الدستوري لعام 2016، قواعد سير عمل مجلس الأمة وتنظيم نشاطه التشريعي، حيث خولت له صلاحيات جديدة في مجال المبادرة باقتراح القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي؛ كما تضمن إجراءات جديدة تتعلق بالتزام الأعضاء بالمشاركة الفعلية في أشغال اللجان وفي الجلسات العامة، وبالرقابة على عمل الحكومة.

وقد تجَسدت هذه التعديلات والأحكام المستحدثة جليا من خلال القانون العضوي رقم 16-12، الناظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة، ويأتي تعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة، كضرورة تمليها الملاءمة مع الأحكام الجديدة التي تضمنها التعديل الدستوري والقانون العضوي، ولمعالجة النقائص والثغرات التي كشفت عنها التجربة العملية لمجلس الأمة. لذا، فإن اليوم الدراسي يكتسي أهمية بالغة تكمن في أنه قدم عرضا مفصلا عن النظام الداخلي الجديد، وأعطى شروحات وإيضاحات تتعلق بمختلف أحكامه ومواده، من حيث بيان مستجداتها والتعديلات التي أدخلت عليها.

- **النظام الداخلي الجديد .. خطوة نحو الارتقاء إلى تطلعات الأمة**
- **النظام الداخلي امتداد للإطار الدستوري والقواعد الناظمة للعلاقات المؤسساتية**

النظام الداخلي للمجلي

فعالية ونجاعة الأداء .. من خلال نظام داخلي جديد..

أوضحت السيدة رفيقة قصري، نائب رئيس مجلس الأمة خلال افتتاحها للشغال أن تنظيم هذا اليوم الدراسي حول النظام الجديد لمجلس الأمة في بداية هذه الدورة العادية 2017-2018 كان ضروريا لإبراز الجهد المبذول في إعداد النظام الداخلي الجديد لمجلس الأمة تماشيا والمقتضيات الدستورية التي استندت إليها والتي تهدف لضمان نجاعة أكثر وفعالية أكبر لأداء أعضاء المجلس من خلال هذه الوثيقة، باعتبار أن النظام الداخلي يتضمن القواعد والإجراءات والأحكام المتعلقة بالتشكيل واختصاصات الأجهزة الرئيسية للمجلس وكيفية أداء المجلس وأجهزته الوظيفية والتشريعية والرقابية المنوطة به والوسائل اللازمة للقيام بها، وهو بمثابة الأداة الأساسية لتنظيم وحسن سير عمل المجلس حيث يضبط العلاقات بين الفاعلين السياسيين تحت قبته الأغلبية والمعارضة ويقننها ويحقق التوازن المطلوب بينهم حتى يضمن حقوق الأقليات البرلمانية ويحدد الواجبات ويبين المخالفات ويضع لها الجزاءات والعقوبات.

مذكرة أن النظام الداخلي لمجلس الأمة عرف مراجعتين، الأولى سنة 1999 والثانية سنة 2000، وأنه خلال السنة الجارية 2017 خضع النظام الداخلي للمجلس لمراجعة ثالثة جاءت شاملة لمعظم مواده بعد صدور التعديل الدستوري لسنة 2016، والذي تضمن جملة من الأحكام في الفصل المتعلق بالسلطة التشريعية والتي بلغت عددها 44 مادة.

مسار و مراحل الإعداد ...

قدم السيد محمد ماني، رئيس اللجنة القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي للمجلس عرضا تضمن مسار ومراحل إعداد النظام الداخلي، حيث أكد أنه قد عرف منذ إنشائه سنة 1998 مراجعتين اثنتين لكنهما مست أمور ومواد خفيفة، أما المراجعة الشاملة التي تمت فهي التي أفضت إلى هذا النظام الداخلي وأرجع ذلك لسببين هما دستور 4 فبراير 2016 والذي جاءت فيه إجراءات ومهام جديدة لمجلس الأمة (44 مادة)، والسبب الثاني فهو لتكييفه ومطابقته مع القانون العضوي 12-16 المحدد للعلاقات الذي يحدد تنظيم عمل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعلاقتهما بالحكومة.

مضيفا أنه وقصد التكفل الأمثل بتعديل النظام الداخلي قرر مكتب المجلس بتاريخ 29 أوت 2016 توسيع لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان آنذاك إلى عضوين من كل مجموعة برلمانية قصد إعطاء الفرصة للجميع للمشاركة في إعداد هذه الوثيقة الهامة.

وقد باشرت اللجنة أشغالها بعقد سلسلة من الاجتماعات خلال الفترة الممتدة من 14 مارس إلى 13 جوان 2017. كما عقد المجلس جلسة عامة يوم 15 مارس 2017 تخللها نقاش مستفيض وثري طرح فيه أعضاء المجلس الكثير من الاقتراحات والانشغالات بخصوص التعديل. كما نظم مجلس الأمة عدة لقاءات تشاورية مع جهات مختلفة داخل المجلس وخارجه. من أجل الارتقاء بالمجلس إلى مستوى تطلعات وآمال الأمة من ناحية وتكييف هذا النظام مع الدستور الجديد والقانون العضوي 12-16 من ناحية أخرى ولاسيما منها تلك التي أصبح لمجلس الأمة بموجبها صلاحيات تشريعية جديدة هامة وللمعارضة البرلمانية حقوق إضافية تعزز موقعها وتفعل دورها البرلماني.

مؤكدا أن النظام الداخلي الجديد الذي عرف استحداث العديد من الأحكام والقواعد الجديدة، ناقشه وصادق عليه أعضاء المجلس بالأغلبية المطلقة يوم الثلاثاء 20 جوان 2017، وقدصدر النظام الداخلي للمجلس مرفقا برأي مجلس الدستوري في العدد 49 من الجريدة الرسمية يوم 22 أوت 2017 وبذلك أصبح حيز التنفيذ والتطبيق.

النظام الداخلي .. عقد خاص وحيد الطرف لغرفة البرلمان

خلال إلقائه لمحاضرته حول «الطبيعة القانونية للنظام الداخلي للغرفة العليا البرلمان» أوضح الأستاذ الدكتور شربال عبد القادر، أن مراجعة النظام الداخلي لمجلس الأمة جاءت حرصا على تكييفه مع التعديلات الجوهرية التي جاء بها دستور 2016، وحرص على التأكيد أن مجلس الأمة لم يستعمل التعديل والإتمام بل اختار منهجية وضع نص جديد وإلغاء النص السابق.

وبأن مصدر النظام الداخلي هو الدستور فهو الذي ينص على أن غرفة البرلمان العليا تتمتع بالاستقلالية ولها كامل الصلاحية لإعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه، إلا أن الدستور ليس هو المصدر الوحيد بل هناك مجموعة من النصوص القانونية يستمد منها أحكامه وهي القانون العضوي والقانون المتعلق بنظام الانتخابات والقانون العضوي المنظم بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة وكذ القانون الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وحول الهدف من اشتراط اخضاع عرض النظام الداخلي لغرفة البرلمان على المجلس الدستوري، فقد أوضح المحاضر فهو لمبدأ مراقبة مطابقته للدستور من أجل ضمان عدم مخالفته لأحكام الدستور وبالتالي عدم تجاوزه للحدود المرسومة له أو الاخلال بالتوازنات التي يضعها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. مضيفا أن النظام الداخلي يكتسي أهمية دستورية كونه ينظم جانب من النظام السياسي للدولة، إلا أنه يبقى رغم ذلك نظاما داخليا وأقل منزلة من الدستور والقوانين بنوعيها العضوية والعادية، ومنه فإن مكانة النظام الداخلي للبرلمان في سلم تدرج القواعد القانونية يكون في مرتبة أدنى من الدستور والقواعد، وعليه فإن النظام الداخلي ينتمي إلى الفئة القانونية المعروفة بالتدابير الداخلية أي أن صلاحية القواعد التي سنها تقتصر على غرضها الداخلي.

مؤكدا في الأخير أن النظام الداخلي هو تعهد ذاتي من جانب أعضاء نواب الغرفة وهو عقد خاص وحيد الطرف يخص غرفة البرلمان التي اعدته وملزم لأعضائه ومكوناته من هيئات وأجهزة. ويكون البرلمان تعهد في مضمونه أن يحترم أحكامه ويمتثل لها ، كما أنه امتداد للإطار الدستوري والقواعد الحاكمة للعمل السياسي ككل ومن ثم فهو مرآة الفكر الدستوري والتوازنات السياسية التي وضعت فيه وهو أيضا خلاصة التفاعل بين متطلبات التطوير وضرورة الاستقرار في عمل البرلمان لأنه ذو طبيعة متحركة يتفاعل مع المتغيرات السياسية والدستورية مما يجعله مرنا قابل للتغيير والتعديل في أي وقت وفق ارادة وضعه.

التحفظات التفسيرية

وخلال محاضرته حول «النظام الداخلي الجديد لمجلس الأمة والتعديل الدستوري لسنة 2016» أوضح الدكتور لزهاري بوزيد، عضو مجلس الأمة سابقا، أنه خلال التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 قد جرت التعديلات الدستورية مهمة خاصة للبرلمان وخاصة بالنسبة لمجلس الأمة، حيث أنه استفاد من حصة الأسد في التعديلات التي مست اختصاصه، حيث أنه لأول مرة أصبح لمجلس الأمة السلطة في أن يقترح وأن يستقبل مشاريع قوانين في مواضيع ثلاثة محددة، كما أنه له إمكانية القيام بالتعديلات.

مضيفا أن المادة 132 من الدستور تلزم غرفتي البرلمان بوضع نظامها الداخلي، وذلك بكل استقلالية من حيث الإعداد والمصادقة وبذلك لا دخل للحكومة في عملية وضع النظام الداخلي، وأن الرقيب الوحيد هو المجلس الدستوري.

وأن هذا الأخير أي المجلس الدستور قد أدخل لأول مرة ما يسمى بمفهوم التحفظات التفسيرية والتي أوضح أنه سيكون لها تأثير كبير في الواقع العملي. مقدما أمثلة عن تلك التحفظات الدستورية.

مطالبا في الأخير مجلس الأمة بالإسراع في تعديل المادة 100 من النظام الداخلي في أقرب فرصة باعتبارها غير دستورية.

استقبالات رئيس المجلس

رئيس مجلس الأمة يستقبل وزير الشؤون الخارجية للمملكة العربية السعودية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 9 ماي 2017، بمقر المجلس، وزير الشؤون الخارجية للمملكة العربية السعودية السيد عادل الجبير، والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، حيث سلمه رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وبالمناسبة تناول الطرفان العلاقات الثنائية الأخوية، وتأكيد حرص قيادتي البلدين على تعزيزها من خلال التشاور والحوار المستمر، وتبادل الزيارات لتحقيق المزيد من التنسيق والتعاون خدمة لمصالح الشعبين، كما تم تبادل وجهات النظر حول الأوضاع في المنطقة.

السيد رودني فريلنجهويسن، رئيس لجنة الإعتمادات المالية بمجلس النواب الأمريكي

واستقبل يوم الأحد 02 جويلية 2017، بمقر المجلس، السيد رودني فريلنجهويسن، رئيس لجنة الإعتمادات المالية بمجلس النواب الأمريكي والوفد المرافق له.

اللقاء الذي تم بحضور سعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر السيدة جوان بولاشيك سمح باستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل الرقي بها إلى مستوى العلاقات البرلمانية.

كما تناول الطرفان القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما قضية الإرهاب، في هذا السياق أوضح السيد عبد القادر بن صالح، المقاربة الجزائرية لمعالجة هذه الآفة وتوعية العالم بطابعها العابر للحدود، مذكرًا بسياسة المصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

فيما يخص الوضع في ليبيا، وقف الطرفان على توافق الرؤى فيما يخص عودة الاستتباب والأمن في هذا البلد عن طريق تقريب وجهات النظر بين مختلف أطراف النزاع.

من جهته، نوّه رئيس وفد الكونغرس الأمريكي بالإنجازات التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة في كل المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالحريات الفردية وحرية الصحافة موضحًا بأن فيما يتعلق بالطابع العابر للحدود للإرهاب فإن «الولايات المتحدة الأمريكية قد حفظت الدرس».

قضية تصفية الاستعمار في إفريقيا، بمنح الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، كانت ضمن محادثات السيد عبد القادر بن صالح مع وفد الكونغرس الأمريكي، في هذا الخصوص، أبدى السيد رودني فريلنجهويسن، استعداد الكونغرس تكثيف الوفود البرلمانية لأجل التعرف أكثر على هذه القضية.

في الأخير تناول الطرفان سبل توسيع العلاقات الثنائية إلى مجالات التربية والتكوين والتعليم العالي وكذا الفلاحة.

نائب رئيس لجنة الشؤون الأوروبية بمجلس الشيوخ الفرنسي

واستقبل يوم الخميس 06 جويلية 2017، بمقر المجلس، السيد سيمون سيتور، نائب رئيس لجنة الشؤون الأوروبية بمجلس الشيوخ الفرنسي.

اللقاء سمح باستعراض العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، خاصة على ضوء مراجعة هذا الأخير لسياسته المتعلقة بالجوار وكذا ضرورة تقييم التبادل بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لا سيما في شقه الخاص باتفاق الشراكة.

أما فيما يخص الإتحاد من أجل المتوسط فقد اتفق الطرفان على ضرورة جعل هذه الهيئة أكثر فاعلية. في هذا السياق، أكد السيد عبد القادر بن صالح بأن هذه الهيئة لم تنجز إلا مشروعين من أصل 46 مشروع مسجل لديها، منوهًا بالمقابل بجدوى ما يسمى الحوار 5+5 الذي يعتبر أكثر نجاعة، داعيًا إلى توسيعه إلى الجانب البرلماني.

على الصعيد الثنائي، أكد الطرفان على نوعية العلاقات بين الجزائر وفرنسا وإلى ضرورة دعم الديناميكية التي تعرفها ودفعها إلى مستويات أسمى وأرقى.

في الأخير وبخصوص التعاون بين برلماني البلدين فقد جدّد الطرفان حرصهما على توسيع التعاون في إطار الاتفاقيات المبرمة بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي.

نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والهجرة بمجلس الشيوخ الإيطالي والوفد المرافق له

واستقبل يوم الأحد 9 جويلية 2017، السيد باولو كورسيني، سيناتور، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والهجرة بمجلس الشيوخ الإيطالي والوفد المرافق له.

اللقاء الذي تم بحضور سعادة سفير الجمهورية الإيطالية بالجزائر السيد باسكال فيرارا سمح باستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، التي تتسم بالجودة واالاستمرارية وبتوافق الرؤى والموافق في جل القضايا ذات الاهتمام المشترك.

في هذا السياق، نوّه السيد عبد القادر بن صالح، بموقف الحكومة الإيطالية، المساند والداعم للحكومة الجزائرية، خلال ما يسمى بالعشرية السوداء مؤكدًا استعداد الجزائر لتنويع وتوسيع العلاقات بين البلدين في إطار مبدأ «الرابح–رابح».

على الصعيد العلاقات بين برلماني البلدين، أعلن الطرفان استعدادهما على الرقي بها إلى مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية عن طريق التكثيف من تبادل الوفود والزيارات وتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية.

من جهته، أبدي السيد باولو كورسيني استعداد

بلاده التي تقاسم الجزائر نفس المواقف فيما يتعلق بالأزمات التي تعرفها دول المتوسط والساحل للتعاون من أجل حلها، بعيدًا عن أي تدخل أجنبي وكذا معضلتي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

السيد كورسيني، حيّ الإصلاحات التي جاء بها التعديل الدستوري الأخير خاصة فيما يتعلق بتكريس الممارسة الديمقراطية، تدعيم حقوق الإنسان وتعزيز مكانة اللغة الأمازيغية في المجتمع الجزائري.

رئيس المجلس الوطني الصحراوي للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

واستقبل، يوم الأربعاء 16 أوت 2017، بمقر المجلس، السيد خاطري أدوه، رئيس المجلس الوطني الصحراوي للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والوفد المرافق له.

اللقاء الذي تم بحضور السيد بشرايا حمودي بيون، سفير الجمهورية العربية الصحراوية بالجزائر، سمح بالتطرق إلى كيفيات وسبل تعزيز العلاقات الثنائية خاصة على المستويين البرلماني والتشريعي وتوظيف كل الأدوات والوسائل لتطويرها.

وقد تم خلال المقابلة استعراض المستجدات والتحديات التي تعرفها القضية الصحراوية على مستوى الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بعد تعيين المبعوث الأممي الجديد للصحراء الغربية وعلى جميع الأصعدة الأخرى بما في ذلك أوضاع الصحراويين في الأراضي الصحراوية المحتلة وتواصل استنزاف ثروات الشعب الصحراوي بغير حق من طرف المحتل.

وقد جدّد السيد عبد القادر بن صالح موقف الجزائر الثابت الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره طبقاً للشرعية الدولية والمقررات

الأممية.

السيد خاطري أدوه، نوّه بموقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية متوجهًا بخالص الشكر والتقدير للجزائر دولةً وشعبًا بقيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

واستقبل يوم الأربعاء 20 سبتمبر 2017، بمقر المجلس، السيدة فافا سيد لخضر بن زروقي، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء مكتب المجلس.

اللقاء سمح باستعراض سبل التعاون، وتنسيق الجهود والمواقف بين مجلس الأمة، والمجلس الوطني لحقوق الانسان من أجل تكريس المبادئ التي جاء بها دستور 2016 في مجال حماية، وترسيخ حقوق الإنسان بمبادرة من فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وفي هذا السياق، ذكر السيد عبد القادر بن صالح، بالأهمية الخاصة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية لقضية حقوق الإنسان، مثمنا مبادرته بترقية اللجنة الإستشارية السابقة التي كانت تعني بحقوق الإنسان إلى مصاف مجلس وطني ذو طابع دستوري.

كما أكد الطرفان، على تنسيق المواقف فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان لاسيما في بعض المحافل الدولية، التي أصبحت تستعمل هذه المسائل لأغراض سياسية.

في الأخير تم الاتفاق على تنظيم أيام دراسية برلمانية ومحاضرات، من أجل ترقية ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الجزائري، والتعريف بالمبادئ التي جاء بها دستور 2016، وما تضمنه من قرارات لصالح المجتمع والفرد.

السفراء

فرنسا

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 21 جوان 2017، بمقر المجلس، السيد برنار إيمي، سفير فرنسا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه بالجزائر. وكان اللقاء فرصة استعرض فيها الطرفان العلاقات الثنائية والديناميكية التي تطبعها، كما تم بالمناسبة التطرق للتعاون المتعدد الأشكال لاسيما في الجانب البرلماني حيث أعرب الطرفان عن ارتياحهما للمستوى الذي بلغه هذا التعاون من خلال تجسيد مضمون اتفاق التعاون بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي عبر الحوار وتبادل الخبرات والزيارات.

كندا

واستقبل يوم الثلاثاء 18 جويلية 2017، بمقر المجلس، السيدة إيزابيل روي، سفيرة كندا بالجزائر التي أدت له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامها ببلادنا.. وكان اللقاء فرصة لاستعراض العلاقات الثنائية والملفات الهامة التي يحرص البلدان على تكثيف التعاون بشأنها ومنها المجال الإقتصادي، والعمل على الاستفادة من الخبرة الكندية لترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. كما أبرزت السيدة إيزابيل روي الأهمية التي يكتسيها التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والمكانة التي تحظى بها الجالية الجزائرية في كندا.. من جهته أكد رئيس مجلس الأمة أن الجزائر تولي عناية خاصة للتعاون مع كندا كبلد صديق، وهي حريصة على الرفع من مستوى التعاون القائم وتوسيعه، وتسعى باستمرار إلى الاستفادة من الخبرات الكندية لاسيما في الميدان التقني والتكنولوجي مبديا استعداد مجلس الأمة للمساهمة في تعزيز العلاقات بين البلدين، من خلال التعاون البرلماني باعتباره رافدا يمكن أن يحقق إضافات هامة تساعد على التمكين لشراكة حقيقة ذات منافع متبادلة.

روسيا

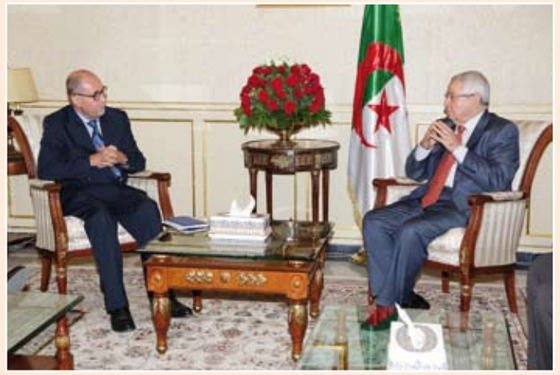

واستقبل يوم الأربعاء 19 جويلية 2017، بمقر المجلس، السيد الكسندر زولوتوف، سفير روسيا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه بالجزائر .. وقد تم خلال اللقاء التطرق للعلاقات الثنائية المتميزة، واستعراض جوانب من التعاون القائم في شتى المجالات، وكان فرصة جدد فيها الطرفان الحرص على تطويره وتعزيزه تكريسا لاتفاق الشراكة الإستراتيجية الموقع بين البلدين.
كما تم بالمناسبة التطرق للتعاون البرلماني والأهمية التي يكتسيها وضرورة العمل من أجل تفعيله من خلال الحوار والتشاور وتبادل الزيارات.

فرنسا

واستقبل يوم الثلاثاء 25 جويلية 2017، بمقر المجلس، السيد كزافييه دريانكورت، سعادة سفير فرنسا الجديد بالجزائر.
اللقاء سمح باستعراض راهن العلاقات الثنائية التي بلغت مستويات متقدمة منذ التوقيع على اتفاقية التعاون الإستراتيجي بين البلدين سنة 2012.
كما تم التطرق إلى السبل الكفيلة بالحفاظ على هذا المنحى في التعاون المشترك وتدعيمه عن طريق تجسيد مشاريع في كل المجالات خدمةً لمصلحة الشعبين والبلدين وعدم حصره في المجالين التجاري والاقتصادي.
الطرفان أبديا حرصهما على تطوير التعاون البرلماني عن طريق تبادل الخبرات والوفود خاصة في إطار بروتوكول التعاون المبرم بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي.

إسبانيا

واستقبل يوم الاثنين 24 جويلية 2017، بمقر المجلس، السيد سانتياغو كاباناس، سفير إسبانيا الجديد بالجزائر.
وقد تم خلال هذا اللقاء استعراض جوانب من التعاون في العديد من المجالات والفرص المتاحة في البلدين لتوسيعه وتعميقه، وبالمناسبة أبدى الطرفان ارتياحهما لما وصلت إليه العلاقات الثنائية المتميزة والديناميكية التي تشهدها، وأكد حرصهما على الدفع بها إلى الأفضل، كما تم التنويه بمستوى التعاون البرلماني، والتأكيد على ضرورة ترقيته خدمة للمصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

لبنان

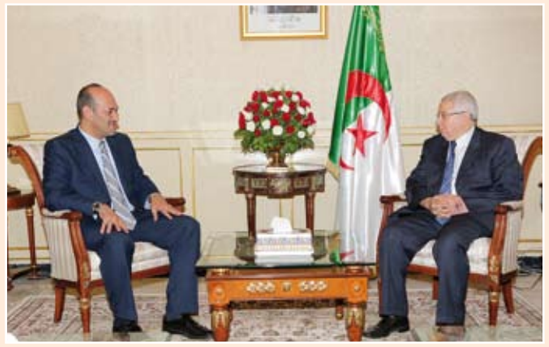

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 6 سبتمبر 2017، بمقر المجلس، سعادة السيد غسان المعلم، سفير الجمهورية اللبنانية بالجزائر الذي أدّى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا .. وقد تم خلال اللقاء التطرق للعلاقات الثنائية المتميزة والتنويه بالتعاون المثمر في شتى المجالات، كما كان فرصة لاستعراض جوانب من الأوضاع الخاصة في المنطقة وتأكيد حرص البلدين على عودة الاستقرار إليها.

كوبا

ويوم الاثنين 18 سبتمبر 2017، بمقر المجلس، السيد راوولبارازاقا نافاس، سفير جمهورية كوبا بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا .. وقد مكن هذا اللقاء الطرفان من تناول العلاقات الثنائية العريقة والمتميزة.. واستعراض محطات تاريخية هامة من تاريخ البلدين. كما تم التطرق لمجالات التعاون وتأكيد الحرص على تعميقه وترقيته بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين.

صربيا

واستقبل يوم الثلاثاء 19 سبتمبر 2017، بمقر المجلس، سفير صربيا بالجزائر السيد الكسندر جونكوفيك، وخلال اللقاء.. تطرق الجانبان للعلاقات الثنائية العريقة والمبادئ التي يتقاسمها الشعبان الجزائري والصربي والتي ترجمها التضامن المستمر بينهما خاصة في الاوقات الصعبة.. وتناول الحديث التعاون في شتى المجالات لا سيما تلك التي تحظى بالأولوية ومنها الفلاحة، كما تم التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات على المستوى البرلماني من خلال تبادل الزيارات.

روسيا

واستقبل يوم الخميس 21 سبتمبر 2017، السيدأيغور بيلياييف، السفير الجديد لفيدرالية روسيا بالجزائر.
وقد تم خلال اللقاء التطرق للعلاقات الثنائية التاريخية والمتميزة، وأهمية اتفاق الشراكة الإستراتيجية الموقع بين رئيسي البلدين، كما تناول اجتماع اللجنة المشتركة وما يفتحه من آفاق لتوسيع وترقية التعاون في شتى المجالات، وحرص الجانبان على تأكيد الإرادة المشتركة لترجمة الصداقة التي تجمع الشعبين الجزائري والروسي من خلال التواصل والحوار بين المسؤولين وعبر تبادل الزيارات.

استقبالات رؤساء اللجان

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج يستقبل، سعادة السيد خوان خوسي غونزاليز ميخاريس، سفير الولايات المتحدة المكسيكية بالجزائر

استقبل السيد محمد الطيب العسكري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، يوم الاثنين 19 جوان 2017 بمقر المجلس، سعادة السيد خوان خوسي غونزاليز ميخاريس، سفير الولايات المتحدة المكسيكية بالجزائر.
خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة في المجال البرلماني. الجانبان بحثا أيضا السبل والآليات الكفيلة لتوسيع الشراكة وكذا تطوير وترسيخ التشاور والتنسيق في المحافل البرلمانية الدولية.
على الصعيد الدولي تم تبادل الآراء حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة قضية تصفية الاستعمار في إفريقيا عن طريق تكريس حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره طبقاً للشرعية الدولية.

الديبلوماسية البرلمانية.. حضور لافت وصوت مسموع

ملاحظة

نظرا لكثافة نشاطات المجلس في مجال الديبلوماسية البرلمانية، تم تأجيل نشر بعضها.. فالقارئ يلاحظ أن بعض هذه النشاطات يعود إلى شهر ماي بسبب أن حجم الصفحات المعتمد لإصدار المجلة لم يستوعب مجمل تلك النشاطات.

السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يشارك في أشغال المؤتمر الرابع لرؤساء برلمانات الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يومي 12 و 13 ماي 2017، في أشغال المؤتمر الرابع لرؤساء برلمانات الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط (AP-UPM)، التي إحتضنتها العاصمة الإيطالية روما. و التي خصصت لموضوع « التنمية المستدامة وفرص العمل الجديدة بالبحر الأبيض المتوسط». رئيس مجلس الأمة كان مرفوقاً بوفد برلماني رفيع المستوى.

كلمة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة في القمة الرابعة لرؤساء برلمانات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

– السيد رئيس مجلس الوزراء للجمهورية الإيطالية،
– السيد رئيس مجلس الشيوخ للجمهورية الإيطالية،
– السيدة رئيسة مجلس النواب الإيطالي،
– السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والوفود،
– السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

يُعد هذا اللقاء مبادرة موفقة تهدف إلى جمع رؤساء البرلمانات الوطنية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط للمرة الرابعة، من أجل البحث في كيفية تحقيق أهداف الاتحاد من أجل المتوسط والحوار حول آفاقه المستقبلية بما يخدم تطلعات شعوب منطقتنا...

وهو لقاء يأتي هذه المرة في ظل أوضاع دولية وإقليمية خاصة لها انعكاساتها المباشرة على الفضاء الأورومتوسطي.

الاجتماع يأتي تحت شعار التشغيل، «النمو الشامل والتنمية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية» وهو عنوان يلخص بالواقع واحدًا من أهم انشغالات شعوبنا، مما يعطي لقاءنا الأهمية والخصوصية، خاصة في ظل تزايد التحديات وتعدد الرهانات وتكاثر تداعياتها على منطقتنا المتوسطية. وهو ما يستوجب في هذا الظرف تحديدًا مضاعفة الجهد المشترك لتحقيق تطلعات شعوبها إلى مزيد من الأمن السلم والاستقرار وتحقيق التنمية المتوازنة والعادلة بين ضفتي فضائنا المتوسطي.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

باعتبارنا أعضاء في هيئات برلمانية تجسد البعد الشعبي في إطار الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، نحن معنيون بكل ما من شأنه تحقيق المصالح العليا لشعوبنا ومطالبون بنفس الوقت بالعمل على تفعيل كافة الآليات التي معًا أنشئناها، لمواجهة التحديات التي أفرزتها وتفرزها التغيرات الإقليمية والدولية الراهنة والتعريف بالوقت ذاته بكل ما تقوم به دولنا من جهود وتتخذه من إجراءات «إيجابية» لمواجهة هذه التحديات المفروضة علينا وما تحققه من مكاسب لصالح شعوبنا.

وفي هذا الباب تحديدًا، بودي إحاطتكم علمًا، سيداتي سادتي، بأن الجزائر أجرت بنجاح انتخابات برلمانية مؤخرًا، جددت بموجبها تشكيلة غرفتها البرلمانية الأولى.

وقد جرت هذه الانتخابات في ظل أجواء ديمقراطية شفافة وبحضور مراقبين دوليين. تَرجمت بوضوح واقع الممارسة الديمقراطية في بلادنا وأكّدت حقيقة الاستقرار السياسي والمؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي فيها...

– أهمية هذه الانتخابات برزت خاصة من كونها أول استحقاق انتخابي يأتي بعد التعديل الدستوري الجديد الذي جسد مزيدًا من المكاسب الديمقراطية للجزائريين في مجال توسيع فضاء الحريات والممارسة الديمقراطية والحَوْكمة.

... انتخابات جرت في ظل أجواء الديناميكية السياسية الناجمة عن الإصلاحات التي انتهجها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والتي شملت كافة المجالات.

الإحساس بخطورة التهديدات الأمنية.. أصبح يشكل قناعة مشتركة

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن التشغيل والنمو الشامل والتنمية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية المعروض علينا اليوم يكتسي أهمية بالغة، كونه يمثل أحد التحديات الراهنة التي تفرض نفسها علينا وفي فضائنا الأورومتوسطي...

والجزائر في هذا المجال تعتبر مسألة التنمية المستدامة بكل ما يتصل بها من متطلبات النمو والتشغيل وتحسين الأوضاع الاجتماعية، نقول تعتبرها مسائل تحتل الصدارة في نطاق ترتيب أولويات سياستها الوطنية.

كما اعتبرتها أيضًا من أولوياتها وفق ما يتطابق مع التزاماتها الدولية، سواء ما يتصل بأهداف الألفية للتنمية أو ما يتصل بأهداف التنمية المستدامة... ذلك ما يمكن معاينته بوضوح من خلال جهودها المتميزة حينما شاركت بفعالية كبيرة في المفاوضات وفي إعداد اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، علاوة على دورها الفعال في وضع أجندة 2063 لتنمية القارة الإفريقية...

وهي لذلك انتهجت سياسة تنموية طموحة ترجمتها في تدابير نذكر منها:

– اعتمادها سياسات تنموية جريئة جسدتها في مخططاتها التنموية...

– تبنيها لإجراءات وتحفيزات فعالة في العديد من مجالات التنمية غايتها تشجيع الأنشطة الإنتاجية وتوسيع البُنَى التحتية.

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن تراجع أسعار النفط، فقد حافظت الجزائر على نهجها التنموي والذي من شأنه الإسهام في إنعاش عديد القطاعات المنتجة على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة وكذلك التنمية الاجتماعية.

– كما اهتمت بمعضلة الشغل ومكافحة البطالة بحيث خفضتها إلى نسبة 9%، وأعطت الشباب عناية خاصة من أجل إدماجهم في الحياة العملية وبقصد تحصينهم ضد التأثير «(المحتمل)» للتيارات المتطرفة... وهي في ذلك وضعت عدة آليات من شأنها تشجيع الاندماج المهني للشباب من بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

– إن التشغيل والنمو والتنمية المستدامة تعد أولوية ومسؤولية تتولاها حكوماتنا الوطنية بالدرجة الأولى لكنها تحتاج إلى مرافقة ودعم شركائنا في الضفة المقابلة كون هذه المجالات تعد (في حال توفرها) عوامل معززة للسلم والاستقرار ليس فقط لبلدان جنوب المتوسط وشرقه وإنما لكافة دول المنطقة.

وحسنًا فعلت جمعيتنا البرلمانية عندما اختارت في جدول أعمالها هذه المرة عنوان كذلك الذي نعتمده للدراسة في هذا اللقاء وهو موضوع يدعونا إلى تكثيف حوارنا وصولاً إلى تعميق التعاون ما بين دول ضفتي المتوسط وتنويع مجالاته. أملنا كبير في أن نتوج لقاءنا هذا بتوصيات في مستوى تطلعات شعوبنا.

... سيّما وأن عوامل محفزة عديدة يُوفرها واقع بلداننا، والذي يتمثل في القرب الجغرافي والتاريخ المشترك والتبادلات البشرية والعلاقات الاقتصادية، وكذا الإرادة السياسية المشتركة المتوفرة لدى بلداننا...

... ومن باب الإدراك بواقعنا نقول أن هذه الغايات تبقى صعبة التحقيق ما لم نَضْمَن لها أجواء الثقة وما لم نوفر لها مناخها المساعد، والذي يأتي التعاون في المجال الأمني في مقدمته.

ومن حسن الحظ أن تزايد الإحساس بخطورة التهديدات الأمنية في الفضاء الأورومتوسطي أصبح يشكل قناعة مشتركة من شأنها الدفع بالتنسيق والتعاون الجاد بين ضفتي فضائنا المتوسطي في هذا المجال إلى أعلى مستوياته وصولاً إلى استئصال الإرهاب الذي يُعدُّ بالواقع مسؤولية مشتركة نتولاها جَميعًا...

إن كلامي، سيداتي سادتي، هذا ينبع بالواقع من تجربة بلادي في مجال مكافحة الإرهاب ومحاربتها لها لوحدها وبقدراتها الذاتية، وبكل ما دفعته من ثمن باهظ بشريًا وماديًا فيه...

لذلك فإننا اليوم مثل الأمس ندعو ونلح على ضرورة إرساء قواعد تعاون أوسع في إطار الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة والآليات الإقليمية والجهوية، لأن الأمن هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار وأيضا لتحقيق التنمية...

منطلقة من هذه القناعات تدعو الجزائر أيضًا إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول السياسية للأزمات التي تعرفها عديد بلداننا المتوسطية كسوريا واليمن وليبيا حتى تتوقف الفتنة الدموية فيها...

وإننا بالمناسبة ذاتها نوجه نداءً صادقًا إلى جمعيتنا المتوسطية لبذل مزيد من الجهد والدعم لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة في تأسيس دولته المستقلة عاصمتها القدس الشريف، وإيقاف سياسة الاستيطان التي لا تزال إسرائيل تمارسها في الأراضي المحتلة.

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

ختامًا أقول أن الأوضاع الراهنة إقليميا ودوليا سيما ما نشاهده من توترات ونزاعات وما تترجمه من تحديات ورهانات، يفرض علينا اليوم مضاعفة التنسيق وتعميق الحوار وترسيخ مبادئ التضامن بين شعوبنا، في كنف الحرية والديمقراطية وفي ظل الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة التي ننشدها كلنا.

كلمة شكر وعرفان للأصدقاء الإيطاليين على كل ما قاموا به من جهد لحسن استقبالنا وتنظيم لقاءنا هذا.

على هامش الزيــارة

رئيس المجلس يتحادث مع رئيسة غرفة النواب الايطالية

تحادث السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم الجمعة 12 ماي 2017 بالعاصمة الايطالية روما على هامش أشغال الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط مع رئيسة غرفة النواب الايطالية السيدة لورا بولدريني.
اللقاء سمح بتناول حاضر العلاقات بين برلماني البلدين وسبل تطويرها كما تم التطرق إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستويين الإقليمي والدولي.

..ومع رئيس مجلس الشيوخ الايطالي

كما تحادث مع رئيس مجلس الشيوخ الايطالي السيد بييترو غراسو.
اللقاء سمح بتبادل وجهات النظر حول إمكانيات الرفع من مستوى التعاون والتنسيق بين برلماني البلدين وكذا حول عديد القضايا ذات الاهتمام المشترك والتحديات التي تواجه دول المنطقة الاوورومتوسطية.
رئيس مجلس الشيوخ الايطالي هنأ بالمناسبة الجزائر بنجاح الانتخابات التشريعية لـ 04 ماي 2017 والتي جاءت في سياق التعديلات الدستورية الاخيرة واصفا اياها بانها فتحت افاقا امام تعزيز وترسيخ البناء الديمقراطي والحريات في الجزائر.

..ويتحادث مع رئيس البرلمان الأوروبي

والتقى مع رئيس البرلمان الأوروبي انطونيو تاجاني.
اللقاء الذي تم بحضور سفير الجزائر بروما سمح باستعراض العلاقات الثنائية بين البرلمانين وسبل الرقي بها إلى مستويات أفضل. كما تم تبادل وجهات النظر حول المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.
الطرفان اتفقا على ضرورة مواصلة التنسيق على مستوى المحافل البرلمانية والتكثيف من تبادل الوفود والخبرات. في هذا السياق وعد السيد تاجاني بزيارة الجزائر في الأشهر القليلة القادمة.

رئيس مجلس الشيوخ لمملكة ماليزيا في الجزائر

بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، قام السيد دارو سافيغنسوارن، رئيس مجلس الشيوخ لمملكة ماليزيا بزيارة إلى الجزائر دامتٍ أربعة أيام (04) من 20 إلى 24 ماي 2017، التقى خلالها عددا من المسؤولين.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 22 ماي 2017، بمقر المجلس السيد دارو سافيغنسوارن، رئيس مجلس الشيوخ لمملكة ماليزيا الاتحادية والوفد المرافق له.
اللقاء سمح بالتطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين عامة، والبرلمانية خاصة مع التأكيد على ضرورة تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية.

كما تم التطرق إلى المسائل ذات الاهتمام المشترك و كذا القضايا الاقليمية والاوضاع في دول المغرب العربي و الساحل.
بعد هذا اللقاء أشرف السيدان عبد القادر بن صالح وفينيسواران ساناسي على تنصيب مجموعة الصداقة البرلمانية بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الماليزي كلبنة أولى في مسار تعميق التعاون وتبادل الخبرات بين الغرفتين

الدورة العادية الرابعة من الفصل التشريعي الرابع للبرلمان الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الدورة العادية الرابعة من الفصل التشريعي الرابع للبرلمان الإفريقي، والتي ستعقد بمدينة جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 19 ماي 2017.

وقد تكون الوفد من السادة:

• محمد الطيب العسكري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي.

• محمد زوبيري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي.

ويتضمن برنامج الدورة، اجتماعات اللجان الدائمة لمناقشة مشاريع التوصيات والتقارير وكذا الاجتماع المشترك للمكتب مع مكاتب البرلمان الإفريقي.

القاء التشاوري الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في القاء التشاوري الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والمنظم من طرف الرابطة بالتعاون مع المجلس الفيدرالي الأثيوبي وذلك يومي 20 و21 ماي 2017 بأديس أبابا (إثيوبيا).

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من:

• السيد حوباد بوحفص، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد

• السيدة لويزة شاشوة، عضو مجلس الأمة

• السيد محمد الواد، عضو مجلس الأمة

• السيد الطيب جبار، عضو مجلس الأمة

• السيد محمد خليفة، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة المحاور التالية:

• دور الهيئة التشريعية في تعزيز الحكم الراشد

• دور الهيئة التشريعية في مكافحة الإرهاب وتعزيز ثقافة السلام

• إسهامات الهيئة التشريعية في تعزيز التنمية المستدامة.

البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي ضمن وفد عن البرلمان العربي، في اجتماع للتشاور وتبادل الآراء حول تعزيز التعاون البرلماني العربي، المنعقد خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 24 ماي 2017 بمملكة البحرين.

منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية

يشارك السيد عبد المجيد طقيش، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، في الورشة التوعوية الثانية حول دور البرلمانيين في تأطير المؤشرات السكانية لتحقيق التنمية المستدامة، وإعتماد موازنات للتنمية السكانية، والتي تنظمها إدارة البحوث والدراسات السكانية (جامعة الدول العربية) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك يومي 23 و24 ماي 2017 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة (جمهورية مصر العربية)

وتهدف هذه الورشة إلى:

• رفع مستوى الوعي لدى البرلمانيين، وتزويدهم بالمعارف الأساسية لصياغة وإعتماد تشريعات تهدف إلى التنمية السكانية

• توضيح أهم المعارف في شأن اعتماد مؤشرات التنمية السكانية

• تبادل الخبرات حول القوانين والتشريعات المنظمة للشؤون المالية

• تعزيز قدرات البرلمانيين وفق منهج علمي ومهني لسبل إعداد تشريعات ترسيخ الاعتماد على مؤشرات التنمية المستدامة.

المؤتمر الدولي حول التربية البيئية

شاركت السيدة رفيقة قصري، نائب رئيس مجلس الأمة، في الطبعة الثامنة للمؤتمر الدولي NEVSKY حول التربية البيئية، والذي نظمه المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية الروسية، بالتعاون مع وزارة الموارد الطبيعية والبيئة الروسية، وذلك يومي 25 و26 ماي 2017 في مدينة سانت بيترسبورغ (روسيا).

• وقد كان الهدف من المؤتمر هو إقامة حوار عميق وتبادل الخبرات والتجارب في ميدان التربية البيئية، حيث تضمن جدول أعماله دراسة عدة محاور منها:

• الإطار الحديث للتربية البيئية: التحديات ومجالات التطور،

• المحيط النظيف حماية للصحة

• تحسين نظام معالجة النفايات: نحو فتح حوار بين رجال الأعمال والحكومات

• الابتكار وعلم البيئة.

الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 29 ماي 2017 بالعاصمة الجورجية تيبليسي.

تشكل الوفد البرلماني من:

• السيد عبد القادر كمون، عضو مجلس الأمة

• السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول أعمال الدورة اجتماعات اللجان الدائمة وكذا المجموعات السياسية للجمعية.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفته عضو شريك متوسطي.

البرلمان الإفريقي

شارك السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي ضمن بعثة لجنة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات في مملكة اللوسوتو والتي نظمت يوم 03 جوان 2017، وذلك خلال الفترة الممتدة مابين 29 ماي إلى 08 جوان 2017.

أشغال المرحلة الثالثة للدورة العادية 2017 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال المرحلة الثالثة للدورة العادية 2017 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ذلك خلال الفترة مابين 26 و30 جوان 2017 بستراسبورغ (فرنسا).

وقد تكون الوفد من السادة:

• رشيد بوغربال، عضو مجلس الأمة

• يوسف بوتخيل، عضو مجلس الأمة

وقد تضمن جدول أعمال الدورة دراسة عدة مواضيع منها:

• الرقابة البرلمانية والفساد : تعاون البرلمانات

• رد الفعل الأوروبي حول هجرة العبور عبر المتوسط، وانعكاسه على حقوق الإنسان

• إدماج اللاجئين

جذير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك بصفة «مدعو».

الدورة السنوية 26 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في اجتماعات الدورة السنوية 26 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والتي انعقدت من 05 إلى 09 جويلية 2017 بالعاصمة البيلاروسية مينسك.

تكون الوفد البرلماني من السيدين:

– زبير طوافشية، نائب رئيس مجلس الأمة.

– الهاشمي جيار، عضو مجلس الأمة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

وقد تدارس المشاركون العديد من المواضيع في إطار موضوع رئيس للدورة حول «تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون من أجل السلام والازدهار في فضاء منظمة الأمن والتعاون بأوروبا»

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ويجوز على صفة شريك في التعاون.

الورشة التدريبية الرابعة حول «الزواج والأسرة في المنطقة العربية»

شارك السيد عبد المجيد طقيش، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، في الورشة التدريبية الرابعة حول «الزواج والأسرة في المنطقة العربية»، والتي نظمتها جامعة الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لمنتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية وكذا الأمم المتحدة للسكان، وذلك يومي 10 و11 جويلية 2017 بالقاهرة (مصر)

كان هدف هذه الورشة تزويد البرلمانيين بالمعارف، وإطلاعهم على المواثيق الدولية ذات العلاقة بقضايا الأسرة والزواج لتمكينهم من:

• مراجعة التشريعات الوطنية لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية في مجال تعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة،

• مراجعة التشريعات والقوانين التي تخول الدول إعداد سياسات وإستراتجيات للحفاظ على قيم الأسرة ومؤسسة الزواج

البرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في اجتماعات الجلسة السادسة لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 جويلية 2017 بالقاهرة

(جمهورية مصر العربية)

تشكل الوفد البرلماني من السيدين:

• – عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

• – عزيز بزاز، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

وقد تضمن جدول الأعمال، إضافة إلى الجلسة العامة واجتماعات اللجان الدائمة، انعقاد إجتماعات اللجان الفرعية، منها اللجنة الفرعية المعنية بدراسة مبادرة رفض ربط العنف والإرهاب بالدين الإسلامي، وكذا الاجتماع الثاني عشر لمكتب البرلمان العربي.

منتدى جهوي حول تعزيز قدرات متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة

شارك السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، في منتدى جهوي حول تعزيز قدرات متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع مكتبه الإقليمي للدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك يومي 18 و19 جويلية 2017 بالعاصمة الأردنية عمان.

وقد كان الهدف من هذا المنتدى هو:

• استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البلدان العربية (إعلان القاهرة 2013).

• تعزيز فهم أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، بما في ذلك المؤشرات التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتكييف استخدامها على الصعيد الوطني.

• دراسة الترتيبات والأدوات المؤسسية لتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، والتي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

• الاتفاق على جدول زمني و خطة عمل.

اجتماع للبرلمانيين العرب والآسيويين للسكان والتنمية

شارك السيد عبد المجيد طقيش، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، في اجتماع وزيارة للدراسة للبرلمانيين العرب والآسيويين للسكان والتنمية. الذي نظمها الصندوق الياباني للسكان، بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لمنتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، وكذا صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك خلال الفترة ما بين 18 و20 جويلية، بالعاصمة الأردنية عمّان.

وقد تضمن جدول الأعمال دراسة عدة محاور منها:

• اللاجئون الشباب، التنقل الداخلي للأشخاص والهجرة.

• التحديات والإنجازات في مجال المحاسبة والشفافية والحكم الراشد: مشاركة التجربة الإفريقية.

• دور البرلمانيين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

كما تضمن البرنامج تنظيم زيارة إلى مؤسسة الأراضي المقدسة للصم بمدينة السلط الأردنية.

الدورة 70 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الدورة 70 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي وذلك يومي 20 و21 جويلية بالعاصمة المغربية الرباط.

وقد تكون الوفد من السيدة والسيد:

• السعيد كاشا، المراقب البرلماني لمجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي.

• عائشة باركي، عضو مجلس الأمة.

وناقش المشاركون عدة بنود منها:

• تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر 39

• المصادقة على الحساب المالي الختامي المراجع لسنة 2016

• اقتراح مواضيع للمؤتمر القادم.

المؤتمر العاشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال المؤتمر العاشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والذي نظمته الرابطة بالتعاون مع مجلس المستشارين المغربي وذلك يومي 20 و21 سبتمبر 2017 بالرباط (المغرب).

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من:

• السيد حوباد بوحفص، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،

• السيد محمد الطيب العسكري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج

• السيدة لويزة شاشوة، عضو مجلس الأمة

• السيد الطيب جبار، عضو مجلس الأمة

• السيد محمد قطشه، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر عدة بنود منها:

• دراسة موازنة الرابطة ومتابعة تنفيذ قراراتها، وكذا اجتماعات اللجان المتمثلة في اللجنة والإدارية، لجنة التعاون الاقتصادي بين إفريقيا والعالم العربي، لجنة السلام وحل النزاعات في إفريقيا والعالم العربي.

الاجتماع البرلماني حول «جعل التجارة منصفة: مساهمة البرلمانات»

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الاجتماع البرلماني الموسوم بـ «جعل التجارة منصفة: مساهمة البرلمانات»، بمناسبة انعقاد المنتدى السنوي العمومي 2017 لمنظمة التجارة العالمية، والمنظم من طرف الإتحاد البرلماني الدولي، خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 سبتمبر 2017، بجنيف (سويسرا).

وقد تشكل الوفد من السيدين: • عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة

• فاتح قيرواني، عضو مجلس الأمة

للعلم فإن هذه الدورات البرلمانية تنظم بصفة منتظمة على هامش أشغال المنتدى العمومي السنوي لمنظمة التجارة العالمية من طرف الإتحاد البرلماني الدولي بالتعاون والتنسيق مع البرلمان الأوروبي.

وأن الهدف من هذه الدورة هو إعطاء البرلمانيين فرصة للتفكير والنقاش وتقديم الاقتراحات حول الدور البرلماني لدعم المبادرات المتاحة في مجال التجارة العادلة، وتجارة مستدامة بما يتماشى وأهداف التنمية المستدامة.

المؤتمر الجهوي للشباب البرلمانيين في افريقيا

شارك وفد برلماني مشترك في فعاليات المؤتمر الجهوي للشباب البرلمانيين في إفريقيا حول موضوع: «تمكين الشباب: تعزيز المشاركة السياسية لبناء مجتمعات شاملة وأكثر سلمية»، والذي نظم من طرف الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع البرلمان النيجيري، وذلك يومي 27 و28 سبتمبر 2017، بأبوجا (نيجيريا).

وقد تشكل الوفد من السادة:

• عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة،

• مليك خديري، عضو مجلس الأمة،

• بورياح خالد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

• خوان محمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

وتضمن برنامج عمل المؤتمر مناقشة عدة مواضيع من بينها :

الوضع الحالي لمشاركة الشباب في البرلمانات الافريقية،

• ما هي أولويات الشباب البرلمانيين،

• مشاركة الشباب: آلية أساسية لبناء مجتمعات آمنة،

• محاربة الفقر والتهميش الاقتصادي،

• محاربة اللامساواة وتعزيز الحكامة،

• دور البرلمانيين الشباب في محاربة التطرف العنيف وبناء مجتمعات آمنة.

الثورة الجزائرية بالصورة والضوء

في إطار تخليد مآثر الثورة التحريرية، نظم مجلس الأمة يوم الأربعاء 10 ماي 2017 بمقره، يوما دراسيا بعنوان (الثورة الجزائرية بالصورة والضوء)، حضره السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، والسيد عز الدين ميهوبي وزير الثقافة ووزير العلاقات مع البرلمان بالنيابة، والسيد محمد عيسى وزير الشؤون الدينية والأوقاف ووزير المجاهدين بالنيابة، والسيد محمد علي بوغازي، المستشار برئاسة الجمهورية، وعدد من أعضاء المجلس، ومجاهدون وإطارات من قطاع الثقافة والسينما وعدة قطاعات وزارية أخرى ومؤسسات وهيئات وطنية، وجمع من الأساتذة والخبراء والمختصين.

الأشغال افتتحتها السيدة رفيقة قصري، نائب رئيس المجلس، بكلمة أكدت فيها على علاقة السينما بالتاريخ ودورها في الحفاظ على الذاكرة الجماعية لأمجاد وبطولات الشعب الجزائري وكفاحه. مشيرة إلى أن السينما الجزائرية كانت بداياتها خلال الفترة الاستعمارية بأفلام قصيرة، صورت المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وحياة المجاهدين بالجبال والواقع المعيشي المأساوي للشعب الجزائري، موضحة أن تلك الأفلام نفذت بمعدات بسيطة من طرف المجاهدين بمساعدة أصدقاء أجانب الذين تعاطفوا مع الثورة الجزائرية. كما استعرضت نائبة رئيس مجلس الأمة أهم المحطات التي ميزت تاريخ السينما الجزائرية منذ الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا.

«الثورة والسينما: دور الصورة في المعركة التحريرية»

اعتبر الناقد السينمائي أحمد بجاوي في مداخلة بعنوان «الثورة والسينما: دور الصورة في المعركة التحريرية» أن نهاية سنة 1957 هي سنة بداية ظهور تاريخ السينما الجزائرية بإنتاج فيلم بعنوان» الجزائر تحترق» وقبلها في سنة 1953 أنتج فيلم بأياد جزائرية تم منعه من طرف الإدارة الاستعمارية بحجة أنه أنتج من قبل الأهالي، مضيفا أن جبهة التحرير الوطني اهتمت بالإعلام المرئي لتدوين القضية الجزائرية، وهي إستراتيجية اتفق عليها قادة الثورة خلال مؤتمر الصومام وعلى رأسهم عبان رمضان الذي شدد على مرافقة العمل العسكري الميداني بالسينما.

واعتبر بجاوي أنه على الرغم من محاولات الدولة الفرنسية تكذيب ما كان يحدث في الجزائر عبر دعاياتها، إلا أن الجزائريين ورغم قلة صورهم وإنتاجاتهم السمعية البصرية تمكنوا من إيصال أعمالهم إلى التلفزيونات الأمريكية ودول غربية أخرى ككندا والمكسيك وأستراليا وسويسرا وبلجيكا. كاشفين فيها عن الجرائم الاستعمارية الفرنسية.

منوها في ذات السياق بالدور الكبير الذي لعبه رواد السينما الجزائرية الذين خدموا الثورة في بداياتها على غرار جمال شندرلي، الطاهر حناش وامحمد اليزيد.

«اشكالية كتابة التاريخ سينمائيا»

وقال من جهته الباحث في التاريخ والسينما الجزائرية مراد أوزناجي في مداخلة بعنوان «إشكالية كتابة التاريخ سينمائيا» أن الكتابة التاريخية تنقسم وفقا للمؤرخ الجزائري الراحل أبو القاسم سعد الله- إلى أكاديمية ورسمية وشعبية، مؤكدا أن اجتماع هذه الأنواع الثلاثة يشكل المحصلة النهائية لكتابة التاريخ.

واعتبر المتحدث أن كتابة التاريخ سينمائيا تدخل ضمن النوعين الأخيرين، مضيفا أن علاقة السينما بالتاريخ علاقة أخذ وعطاء فالسينما تحول الحدث التاريخي لذاكرة سمعية بصرية في حين أن التاريخ يزود السينما بالمواضيع.

مؤكدا في الأخير أن غياب الوثيقة التاريخية يعد من العقبات التي يشتركان فيها كل من السينما والتاريخ.

«الشخصيات التاريخية محور السينما الجزائرية»

وقال من جهته المخرج السينمائي أحمد راشدي في مداخلته بعنوان «الشخصيات التاريخية محور السينما الجزائرية» أن الأفلام الجزائرية التي تناولت الثورة منذ الاستقلال قليلة جدا مقارنة بالأفلام الاخرى، فمن بين 200 فيلم جزائري تم إنتاجه إلى اليوم لا نجد سوى 10 أفلام تاريخية.

منوها بأهمية توثيق الأحداث التاريخية والكتابة في السيرة الذاتية والبيوغرافية للشخصيات الجزائرية الوطنية والثورية، حتى تتوفر مادة خام يمكن الاستعانة بها في بناء النصوص السينمائية.

وقد دافع المخرج السينمائي أحمد راشدي عن الخيال في أعماله السينمائية الثورية، وأكد على ضرورة تسليط الضوء على الجوانب الإنسانية والعاطفية في الشخصية التاريخية واعتبره أمر أساسي في أي عمل سينمائي.

وخلال النقاش العام الذي دار عقب القاء هذه المحاضرات، أثار الحاضرون جملة من القضايا حول صناعة السينما الجزائرية الخاصة بتخليد أحداث الثورة الجزائرية وأبطالها ورموزها، ومدى مساهمتها في كتابة التاريخ الوطني، والظروف التي يمر بها الانتاج السينمائي حول الثورة، وغيرها من القضايا المرتبطة بهذا الموضوع. وقد تكفل المحاضرون بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها المشاركون.

«وضعية السلم والأمن في افريقيا»

ألقى السفير السيد اسماعيل شرقي، محافظ السلم والأمن بمفوضية الاتحاد الإفريقي، محاضرة بمقر مجلس الأمة، يوم الأربعاء 17 ماي 2017 تحت عنوان «وضعية السلم والأمن في افريقيا».

المحاضرة حضرها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، والسادة سعد الدين نويوات ومحمد علي بوغازي وكمال رزاق بارة، المستشارون برئاسة الجمهورية، وأعضاء من المجلس، وشخصيات وإطارات من عدة قطاعات ومؤسسات وطنية، وجمع من الأساتذة الجامعيين والمختصين من بعض الجامعات والمعاهد والهيئات الوطنية.

الأشغال افتتحها السيد محمد الطيب العسكري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية في الخارج بمجلس الأمة، والذي أكد في كلمته أن إفريقيا تعاني العديد من التهديدات والتحديات التي يصعب مواجهتها فرادا، وأن غياب السلم والأمن بها يعني غياب التنمية وضياع مواردها وثرواتها وبالتالي عدم القدرة على المضي قدما في برامجها التنموية التي تؤثر سلبا على برامجها الاقتصادية وحتى السياسية. مؤكدا في الأخير أن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي كان إدراكا من القادة الأفارقة بضرورة تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية من أجل مستقبل شعوبها.

في محاضرته والتي كانت بعنوان «وضعية السلم والأمن في إفريقيا»، تطرق السفير إسماعيل شرقي للأوضاع السياسية في إفريقيا وبؤر التوتر والنزاعات التي لا زالت تؤرق القارة السمراء على غرار ما يحدث بجنوب السودان والصومال وإفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية كما تطرق إلى الوضع بليبيا وشمالي مالي وقضية الصحراء الغربية وقضايا أخرى افريقية، كما استعرض الجهود التي يبذلها الاتحاد الافريقي وبالخصوص مجلس السلم والأمن الإفريقي لمعالجة هذه الأزمات والنزاعات، واقتراح الحلول السياسية لها.

وقد نوه مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي السيد إسماعيل شرقي خلال محاضرته بآلية افريبول التي ترأسها حاليا الجزائر، مؤكدا أنها ستخدم الأمن والسلم في القارة السمراء في ظل التحديات الجسيمة التي تواجهها. وأنها ستعزز قدرات الاتحاد الإفريقي في مواجهة الجريمة بما فيها الجريمة الالكترونية، تجارة المخدرات والاتجار بالبشر، مضيفا بأن هذا الجهاز سيخلق شبكة تواصل بين جميع الدول الإفريقية بهدف تبادل المعلومات والتعاون لردع الاجرام.

وخلال المناقشة العامة أثيرت العديد من القضايا المتعلقة بموضوع المحاضرة، وخاصة ما تعلق منها بظاهرة الارهاب في القارة، ومساهمة الدبلوماسية الجزائرية في استتباب الأمن والسلم في بلدان القارة، وانعكاسات أوضاع دول الجوار على بلادنا. وقد تكفل السيد المحاضر بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها المشاركون.

تساؤلات حول الشأن الديني في الوقت الراهن: الوسطية، التطرف والحوار مع الآخر...

في إطار نشاطه الفكري وترقية الثقافة البرلمانية ، نظم مجلس الأمة يوم الاثنين 19 جوان 2017 بمقره، ندوة فكرية حول موضوع (تساؤلات حول الشأن الديني في الوقت الراهن: الوسطية، التطرف والحوار مع الآخر..)،
حضرها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، والسيد محمد عيسى وزير الشؤون الدينية والأوقاف والسيد عز الدين ميهوبي وزير الثقافة والسيد طاهر خاوة وزير العلاقات مع البرلمان، والسيدان سعد الدين نويوات و محمد علي بوغازي المستشارين برئاسة الجمهورية، والسيد بول ديفارج أسقف عام الجزائر، وعدد من أعضاء المجلس، وأئمة وعلماء ودعاة، وإطارات من عدة قطاعات وزارية ومؤسسات وهيئات وطنية، وجمع من الأساتذة والمختصين.

الأشغال افتتحها السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة، بكلمة أكد فيها على أهمية موضوع الندوة، في ظل التحديات التي تواجه ديننا اليوم سواء من الفهم الخاطئ للإسلام، التطرف والغلو، تعدد الطوائف، الإرهاب والعولمة وغيرها..
مؤكدا أن الخلاص من ذلك لا يكون إلا بخيار العلم والفهم الصحيح، وإتباع نهج السلف والنهل من النعيل الصافي لمرجعيتنا الدينة الوطنية التي تنبذ العنف والتطرف وتتخذ الوسطية منهجها، وتدعو إلى الحوار مع الآخر.

وقد تميزت أشغال هذه الندوة، بتقديم محاضرتين اثنتين:

-الأولى بعنوان «الوسطية والثقافة الاسلامية في الجزائر»، للأستاذ الدكتور عمار طالبي. الذي أكد في مداخلته، أن الوسطية في الإسلام تمثل الاعتدال في المعاملات وسلوك الفرد من دون غلو ولا تشدد، وهي سمة الأمة الإسلامية بنص صريح من القرآن والسنة، مضيفا أن شريعتنا الإسلامية من صفاتها أنها مرنة وقابلة للإجتهاد باختلاف العصور والمشكلات والقضايا الاجتماعية التي تميزه.
منوها بدور وسائل الإعلام في إظهار صورة مختلفة عن الإسلام والمسلمين التي انحرفت بفعل السلوك الأعوج لبعض المتدينين الذين يتهمون غيرهم بالكفر والظلال.
مؤكدا في الأخير أن الدواء لكل هذا يكون بالرجوع إلى الوسطية وقراءة الدين من مصادره وموارده الصائبة وهي القران والسنة.
- أما **المحاضرة الثانية بعنوان «السياسات الوطنية في تأطير الشأن الديني»**، للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، الدكتور محمد عيسى، الذي تطرق بإسهاب في مداخلته حول مصدر المرجعية الدينية الوطنية التي تنتشر في كامل شمال إفريقيا إلى غاية الساحل الإفريقي، والتي أكد أنها تعود في أصولها إلى السنوات الأولى من الرسالة المحمدية، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرآن والسنة، مما يعني أنها تستند إلى أفكار موحدة بعيدا عن تعدد المذاهب التي أدخلت العالم الإسلامي اليوم في جدلية لا متناهية، بسبب بروز مدارس متعددة وفق خلفيات متعددة، وهذا ما يحتم علينا اليوم حسب الوزير ضرورة التمسك بمرجعيتنا الدينية التي تتغذى من ثقافة التسامح والاختلاف في المعتقد التي كانت موجودة قبل دخول المستعمر الفرنسي إلى الجزائر.
مؤكدا في ذات السياق أن سياسة الدولة في مجال الشؤون الدينية تقوم حسبه على حماية المرجعية الدينية الوطنية التي تحمل خصوصيات المجتمع الجزائري وتجعله متميزا، داعيا إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود للحفاظ عليها دون الغلو والتطرف حتى تبقى مستقرة عند خط الوسطية والاعتدال.

وخلال النقاش العام الذي دار عقب إلقاء المحاضرتين، أثار الحاضرون جملة من القضايا حول التطرف الديني والوسطية ودور المؤسسات الدينية في نشر الثقافة الدينية الصحيحة، والمرجعية الدينية الوطنية، وإمكانية احياء ملتقيات الفكر الاسلامي. وغيرها من الجوانب المتعلقة بالمحاضرتين. وقد تكفل المحاضران بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها المشاركون.

ألمانيا

الانتخابات الألمانية: ميركل «تفوز بفترة رابعة»

في الـ 24 من شهر سبتمبر المنصرم، عاشت ألمانيا الانتخابات التشريعية التاسعة عشر(19) في تاريخ البرلمان الألماني أو ما يعرف في ألمانيا "بالبوندستاغ".
وقد تصدر الحزب الديمقراطي المسيحي نتائج الانتخابات البرلمانية الألمانية، بفوز زعيمته انجيلا ميركل بمنصب المستشارة الألمانية لولاية رابعة بنسبة 33.5 %، بالرغم من انخفاض التأييد لائتلافها المحافظ المكون من الحزب الديمقراطي المسيحي والاتحاد المسيحي والاشتراكي ولكنه سيبقى أكبر تكتل في البرلمان.
النتيجة اعتبرتها ميركل في اول تصريح لها بعد الانتخابات «تحديا كبيرا»، مؤكدة عزم التحالف الذي تقوده على القيام بتصحيح الأخطاء لجذب الناخبين ممن صوتوا لليمين.
وحسب الأرقام التي قدمتها وزارة الداخلية الألمانية فقد تجاوز عدد الناخبين الذين شاركوا في هذه الاستحقاقات 61 مليون ناخب في حين بلغ عدد الدوائر الانتخابية 299 دائرة موزعة على 16 إقليما.

فرنسا

فوز حركة ماكرون الساحق ضربة قاصمة للأحزاب التقليدية...

فازت حركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالأغلبية الساحقة في البرلمان، حاصدة 350 مقعدا من أصل 577 في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية. ومني الحزبان التقليديان الإشتراكي والجمهوري المحافظ بهزيمة كبيرة في حين فازت زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان لأول مرة بمقعد في البرلمان.
أظهرت النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في فرنسا فوز حركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالأغلبية البرلمانية التي كان يحتاجها للمضي قدما في تنفيذ إصلاحاته البعيدة المدى والهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي.
وقد حاز «حزب الجمهورية إلى الأمام» بزعامة الرئيس إيمانويل ماكرون وحليفه حزب الحركة الديمقراطية الذي ينتمي إلى تيار يمين الوسط على 350 مقعدا في البرلمان من إجمالي 577 مقعدا.
وتلاه بفارق كبير حزب «الجمهوريون» اليميني وحلفاؤه الوسطيون الذين حصلوا على 135 مقعدا.

بريطانيا

فوز حزب المحافظين في الانتخابات التشريعية

أفرزت النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت في بريطانيا في 8 يونيو الماضي، فوز حزب المحافظين الذي خسر بالمقابل الغالبية المطلقة التي كان يتمتع بها في البرلمان السابق، إضافة إلى خسارته معقله اللندني في «كينسينغتون» الذي ربحه غريمه حزب العمال.

المحافظون حصلوا على 318 مقعدا بخسارة 12 مقعدا عن انتخابات 2015، بينما حصل حزب العمال بزعامة جيرمي كوربين على 261 مقعدا بزيادة 29 مقعدا، في حين حصل الحزب الوطني الاسكتلندي في مجلس العموم 35 مقعدا بخسارته 21 مقعدا.

وقد أظهرت النتائج أن حزب العمال هو المستفيد الأكبر، بينما أعتبرت النتائج فشلا بالنسبة لماي التي دعت إلى انتخابات عامة مبكرة على أمل الحصول على أغلبية أكبر وعلى تفويض شعبي قوي يدعم موقعها في مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وحصل المحافظون على نسبة 42 في المائة من الأصوات، والعمال على 40 في المائة، بينما كانت حصة حزب الديمقراطيين الأحرار 7 في المائة، وحزب استقلال بريطانيا 2 في المائة، وحزب الخضر 2 في المائة.

وبلغت نسبة المشاركة 68.7 في المائة، إذ ارتفعت بنسبة 2 في المائة مقارنة بانتخابات 2015، ولكن الأغلبية العظمى كانت للحزبين التقليديين وهما المحافظون والعمال في كثير من مناطق البلاد.

وخسر حزب استقلال المملكة المتحدة اليميني نسبة كبيرة من الأصوات مقارنة بالانتخابات السابقة، ولكن الأصوات التي خسرها ذهبت إلى حزب العمال، وليس إلى المحافظين كما كان متوقعا

للتذكير يتألف مجلس العموم (الغرفة السفلى في البرلمان)، من 650 مقعداً، لم يتمكن أي من الأحزاب المتنافسة من الحصول على الغالبية المطلقة فيه أي 326 مقعدا.

مصر

البرلمان المصري يصادق على ضم الجزيرتين إلى العربية السعودية

أقر البرلمان المصري، اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع السعودية والتي تتضمن نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر عند المدخل الجنوبي لخليج العقبة للمملكة.

وأعلن علي عبد العال رئيس مجلس النواب موافقة البرلمان على الاتفاقية بعد التصويت.

وتفتح موافقة البرلمان الباب للتصديق النهائي على الاتفاقية من قبل رئيس الجمهورية وبالتالي دخولها حيز التنفيذ.

وكانت مصر والسعودية قد وقعت في إبريل 2016 اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما التي تحصل بموجبها السعودية على حق السيادة على جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في البحر الأحمر عند مضيق تيران المؤدي إلى خليج العقبة.

وقالت الحكومة في تقرير رسمي قدمته في اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والدستورية بمجلس النواب إن الوضع المصري على تيران وصنافير كان إداريا وبموجب اتفاق سابق بين مصر وشقيقتها المملكة العربية السعودية، ولأسباب سياسية، مضيفة أن هذا الاتفاق لا يعطي الحق في التمسك بالسيادة على الجزيرتين.

وقدمت الحكومة في تقريرها التفاصيل الخاصة بالجزيرتين والمدعومة بالأدلة والخرائط الموثقة، والجوانب الإجرائية والقانونية والجغرافية والتاريخية، المتعلقة بتوقيت التوقيع على الاتفاقية، والآثار المترتبة على نقل ملكية الجزيرتين للسعودية.

عضو مجلس الامة
عبد القادر مالكي
في ذمة الله

انتقل يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2017 الى رحمة الله عضو مجلس الأمة عبد القادر مالكي.
وأمام هذا الخطب الجلل توجه رئيس مجلس الأمة برسالة تعزية الى عائلة الفقيد هذا نصها:

إلى عائلة الأخ المرحوم عبد القادر مالكي رحمه الله

يرحل عنا في هذا اليوم الحزين الأليم الزميل عبد القادر مالكي، ويؤلمني بالغ الألم أن يغادرنا إلى الدار الموعودة.. وأن نفتقده وهو الذي أفضى على عائلتكم الكريمة من روحه وعطائه رعاية الزوج والأب. ألمني هذا المصاب الجلل.. إذ فقدنا الأخ عبد القادر، وفي لحظة الوداع الكئيبة هذه، لا أملك إلا استدرار الرحمات على روحه الزكية، والوقوف معكم بخشوع في محراب الدعاء والتضرع إليه جل وعلا أن يجعل من رصيده الحافل، نقابيًا وبرلمانيًا وخادمًا بإخلاص وتفاني لوطنه.. أن يجعل من كل ذلك شفيعًا له.. وزادًا من صالح أعماله التي يلقى بها وجه الله..
وإنني ونحن نتقبل هذا المصاب في وفاة فقيدنا بالرضى والصبر على الابتلاء، أتوجه إلى كافة أعضاء أسرتكم الكريمة وإلى الأصدقاء والأقارب ورفقاء دربه وأولئك الذين عرفوه وعملوا معه، بصادق مشاعر التعاطف والمواساة.. وخالص التعازي، داعيًا الله سبحانه وتعالى العون على تجاوز هذه المحنة بجميل الصبر والثبات ومتضرعًا إليه أن يتغمد الفقيد برحمته الواسعة في جنة الخلد، إنه سميع مجيب.

"إنا لله وإنا إليه راجعون"
عبد القادر بن صالح

في الدورة الحالية

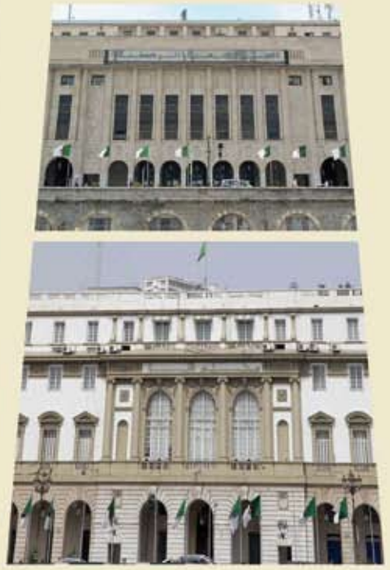

مشروع قانون يتعلق **بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع**

•••

مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 71-28 المؤرخ في 22 أبريل 1971 المتضمن **قانون القضاء العسكري**

•••

مشروع قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة **بالبريد وبالاتصالات الإلكترونية.**

أصدر مجلس الأمة مؤخرا:

الحصيلة

حصيلة نشاطات المجلس
خلال سنة 2016

ويحتوي هذا الإصدار على كل نشاطات المجلس، وهو بمثابة وثيقة مرجعية هامة لكل الباحثين والمهتمين بالشأن البرلماني.